10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة السنوي 2019
للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA sustainability annual report

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

2019

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

حول هذا التقرير

سياسة التحرير

تحمل الهيئة -ككيان تنظيمي-مسئولية دعم تطوير وتنمية الأسواق الخاضعة لرقابتها. وفي هذا السياق، تقر الهيئة بأهمية الاستدامة بشكل عام والتمويل المستدام بشكل خاص، كأدوات رئيسية لنمو الاقتصاد في المستقبل القريب. كما تضع نصب أعينها أيضًا حقيقة أن قيادة السوق تُكتسب من خلال الممارسات العملية القابلة للتنفيذ التي يمكن للفاعلين في السوق التعلم منها، ومن ثم اتباعها.

ويعد الإفصاح جوهر التمويل المستدام. وبالمواءمة مع المعايير والممارسات العالمية، تحرص الهيئة على الشفافية والمساءلة عن ممارسات الاستدامة كمؤسسة وأيضًا كجهة منظمة للسوق من خلال تقديم النموذج والقدوة.

وعلى هذا النحو، يعد هذا التقرير حجر الزاوية السنوي لجهود الهيئة للكشف عن ممارسات الاستدامة والقرارات التنظيمية ومجمل مجهوداتها على الصعيدين: المؤسسي للهيئة، والخارجي الموجه لأصحاب المصلحة في السوق.

وينقسم هذا التقرير إلى عدة أقسام رئيسية تتضمن التعريف بالهيئة، ونهج الحوكمة، والاستراتيجية، والأداء، وإطار الاستدامة، كما يسلط الضوء على كافة الفعاليات التي حدثت في عام ٢٠١٩، مشتملاً على بعض المعلومات التي وردت في تقرير الاستدامة السنوي للهيئة الصادر عام ٢٠١٨، والتي تعد ضرورية وذات صلة بسياق تقرير هذا العام.

المعايير المرجعية لإعداد التقرير

بين يديكم تقرير الاستدامة الثاني الذي أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية. وقد قمنا بتدعيم جهودنا من خلال الامتثال لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) كخيار أساسي؛ حيث وضعت المبادرة معايير لتعليم وتعزيز ودفع تبني تلك المعايير من قبل الفاعلين في السوق في القطاع المالي غير المصرفي. علاوة على ذلك، حرصت الهيئة على إنشاء إطار فريد للاستدامة يتوافق مع إطار عمل الأمم المتحدة العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وبما يتماشى مع متطلبات معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

فترة ودورية إعداد التقارير

يغطي هذا التقرير السنوي عام 2019 (من 1 يناير حتى 31 ديسمبر).

تاريخ أحدث تقرير عن الاستدامة

يوليو 2019

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال

إدارة التنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: Sustainable.deveopment@fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر)،

مبنى 136، القرية الذكية، طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي ، الكيلو 28.

الرقم البريدي: 110

الموقع الإلكتروني

http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp

10 years ANNIVERSARY
80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

المحتويات

كلمة رئيس الهيئة

أولاً: لمحة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. التعريف بالهيئة والدور الذي تقوم به
2. نطاق العمل والأهداف
3. مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

ثانياً: الحوكمة

1. مجلس إدارة الهيئة
2. الهيكل التنظيمي الجديد
3. ميثاق شرف العاملين
4. اللجان الاستشارية
5. الجهات التابعة
6. الامتثال والإفصاح

ثالثاً: استراتيجية الهيئة

رابعاً: نظرة عامة على أداء الهيئة

1. بناء القدرات
2. التطوير والابتكار
3. تمكين القطاع الخاص
4. الشمول المالي
5. الرقمنة
6. مكافحة غسل الأموال

خامساً: منهجنا نحو الاستدامة

1. إدارة التنمية المستدامة
2. المبادرات والمبادئ الإرشادية

سادساً: دمج الاستدامة

1. تحديد أصحاب المصلحة
2. إشراك أصحاب المصلحة
3. تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة
4. تحديد الأولويات والإفصاح عنها

سابعاً: أهم معالم أداء الاستدامة

1. إدخال الأدوات المالية الخضراء
2. تمكين القيادات النسائية في القطاع المالي غير المصرفي
3. تعزيز الاستهلاك والإنتاج المؤسسي
4. ممارسات أخرى على المستوى المؤسسي

ثامناً: الشراكات الاستراتيجية

تاسعاً: الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة

عاشراً: المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

كلمة رئيس الهيئة

إن الهيئة العامة للرقابة المالية لا تألو جهداً في العمل على سد وتضييق الفجوات التي تؤثر على أداء الجهات الخاضعة لرقابتها، انطلاقاً من أن دورها ومسئوليتها الرئيسية تكمن في تنظيم الأسواق المالية غير المصرفية ودعم نموها المتسارع، يعزز ذلك، الإيمان الكامل بأهمية التنمية المستدامة كمسار للوصول إلى واقع اقتصادي واجتماعي وبيئي عالمي جديد، لذا أخذت الهيئة على عاتقها مسئولية إطلاق برنامج عمل استباقي يعزز السياسات واللوائح التنظيمية والممارسات المتعلقة بالاستدامة. وهو ما يعد أمرًا بالغ الأهمية للعبور بأمان لمستقبل الأسواق المالية غير المصرفية.

وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات الدولية في مجال الاستدامة، يبدو جلياً أن الإشراف القوي على تنظيم الانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة، أصبح مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تقديم المثل، وإبراز قصص النجاح، ورفع مستوى الوعي والإرشاد للشركات التي تراقبها الهيئة وتشرف على أدائها؛ لمساعدتها في التعرف على الاستدامة ودمجها بأنشطتها، ليس فقط لكونها إطاراً ذا قيمة، ولكن باعتبارها جوهراً وأساساً تبنى عليه استراتيجياتهم التشغيلية. ونؤكد في هذا النطاق على السعي الدائم إلى تكوين الشراكات مع القطاع الخاص باعتبارها أفضل طريقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الاقتصاد الدائري والأخضر.

> **إن تكوين الشراكات والتعاون المثمر هو القوى الدافعة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم انتقال السوق نحو التمويل المستدام**

وأعبر هنا عن اعتزازي بأنه منذ عام 2018، أدارت الهيئة دفة تعزيز الاستدامة، ومناصرة ضرورة دمجها في القطاع المالي غير المصرفي بشكل استباقي. وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبنت الهيئة أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة باعتبارها الأطر الرئيسية المحدِّدة لنهج الاستدامة بالهيئة، حيث وضعنا الأطر التنظيمية لإصدار السندات الخضراء للشركات، كما عززنا مكانتنا العالمية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الشبكات والمنصات التي تسعى إلى تبادل المعرفة واكتساب الخبرات. وفي الوقت نفسه، أطلقنا حملة توعية لتعزيز التأمين المستدام، كما تعكف الهيئة حالياً على صياغة أول استراتيجية للتأمين المستدام في المنطقة. كما أصدرنا قرارات تتعلق بتمكين القيادات النسائية ومشاركتها في مجالس الإدارة.

وفي هذا السياق، فإنني أقتنص هذه الفرصة للتأكيد على أن هذه ليست سوى البداية في رحلة أثق بأن تأتي بثمارها، تستهدف تحسين وتطوير ممارسات الاستدامة داخل السوق، والتي لا يمكن أن تتضح معالمها سوى بتكاتف الجهود، لذا فإننا - كهيئة بجميع العاملين بها - نوجه الدعوة للمشاركة لكافة الشركات التي تراقب عليها الهيئة وتشرف على أدائها، للعمل طواعيةً من أجل دعم مفهوم الاستدامة، من خلال ممارسات الاستثمار المسؤول، والإفصاح طبقاً للمعايير البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، ودمج التغيرات المناخية كمخاطر للسوق، والامتثال للوائح المستقبلية ذات الصلة. وأؤكد مجدداً على استعداد الهيئة لتقديم دعمها الكامل من خلال تبادل المعرفة وبناء القدرات.

إن تركيزنا في المستقبل ينصب على إدارة تحديات الحاضر التي قد تعوق التحول نحو الاستدامة. وإن مسؤوليتنا هي إعداد السوق لواقع جديد، والبدء بأنفسنا لنصبح أول مؤسسة حكومية رقابية مستدامة.

وختاماً، أشير إلى أنه كان خيارنا منذ البداية، أن ننظر إلى الاستدامة باعتبارها عاملاً أساسياً في تصميم استراتيجيات وأنماط الأعمال لفتح فرص ومجالات جديدة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتمكين الفئات الأقل حظاً لتحقيق التنوع بين الجنسين، وتشجيع الابتكار، والتحول الرقمي، وريادة الأعمال والتكنولوجيا الإبداعية.

وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير البلاد والعباد

د. محمد عمران

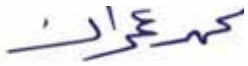

رئيس مجلس إدارة الهيئة

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

1. لمحة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

1. التعريف بالهيئة والدور الذي تقوم به
2. نطاق العمل والأهداف
3. مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

أولاً: لمحة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

١. التعريف بالهيئة والدور الذي تقوم به

تحت شعار «نبني الجسور لا الحواجز» تأسست الهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2009 لتضم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وهيئة سوق المال، والهيئة العامة للتمويل العقاري، في كيان واحد. ويحدد القانون رقم 10 لسنة 2009 مهامها ومسئولياتها والتي تشمل أسواق المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، وسجل الضمانات المنقولة.

ويعد قرار دمج الجهات الثلاث في جهة واحدة قرارًا استراتيجيًا؛ حيث أدرج تنظيم كافة الأنشطة المالية غير المصرفية تحت مظلة واحدة، وهو ما أدى بدوره إلى القضاء على تداخل الاختصاصات، ورسم خطوط واضحة للمسؤوليات بين المستثمر والرقيب، كما أتاح الفرصة للاستفادة من توافر الخبرات لمختلف الأنشطة المالية غير المصرفية وتحقيق التناغم والانسجام فيما بينها.

وقد ساهم وجود هذا الهيكل المؤسسي الواضح للسوق المالي غير المصرفي في خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعظيم الاستثمارات المحلية في السوق المصرية، والتي تعد أحد أهداف الاقتصاد الكلي في مصر.

ففي البداية، أدى دمج الهيئات الثلاث في هيئة واحدة إلى تبني نهج الامتثال ومتابعة الالتزام مع ما تتخذه الهيئة من إجراءات وقرارات. كما أن التغيرات في الأسواق المالية جنباً إلى جنب مع زيادة مخاطر التغيرات المناخية تتطلب نهجًا أكثر استباقية لمراقبة السوق، الأمر الذي دفع الهيئات الرقابية في جميع أنحاء العالم إلى البدء في اعتماد نظام قائم على تقييم المخاطر، والذي يأخذ في الاعتبار الخسائر غير المتوقعة.

ونتيجة لذلك، تعمل الهيئة حاليًا على تحويل نهجها من الالتزام بقواعد الامتثال إلى تبني النهج القائم على تقييم المخاطر، انطلاقاً من دورها في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

٢. نطاق العمل والأهداف

إضافة إلى الدور الرقابي للهيئة، تمتد مسئولية الهيئة إلى إنشاء سوق مالي غير مصرفي سليم يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية. وبصفتها الرقيب على الأسواق المالية المصرية، فإن نطاق عملها في السوق لا يقتصر على ضمان امتثال الشركات التي تقع تحت مظلتها للوائح والتشريعات؛ بل يمتد إلى خلق سوق مالي غير مصرفي مستدام ومستقر ويتسم بالمرونة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف فإن السوق يحتاج إلى مجموعة من العمليات التي من شأنها أن تواجه نقاط ضعفه.

وفي هذا الإطار، تقدم الهيئة مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن تلخيصها فما يلي:

أهداف الهيئة:

الخدمات التي تقدمها الهيئة للأسواق المالية غير المصرفية هي الوسائل التي تحقق الهيئة من خلالها أهدافها الاستراتيجية:

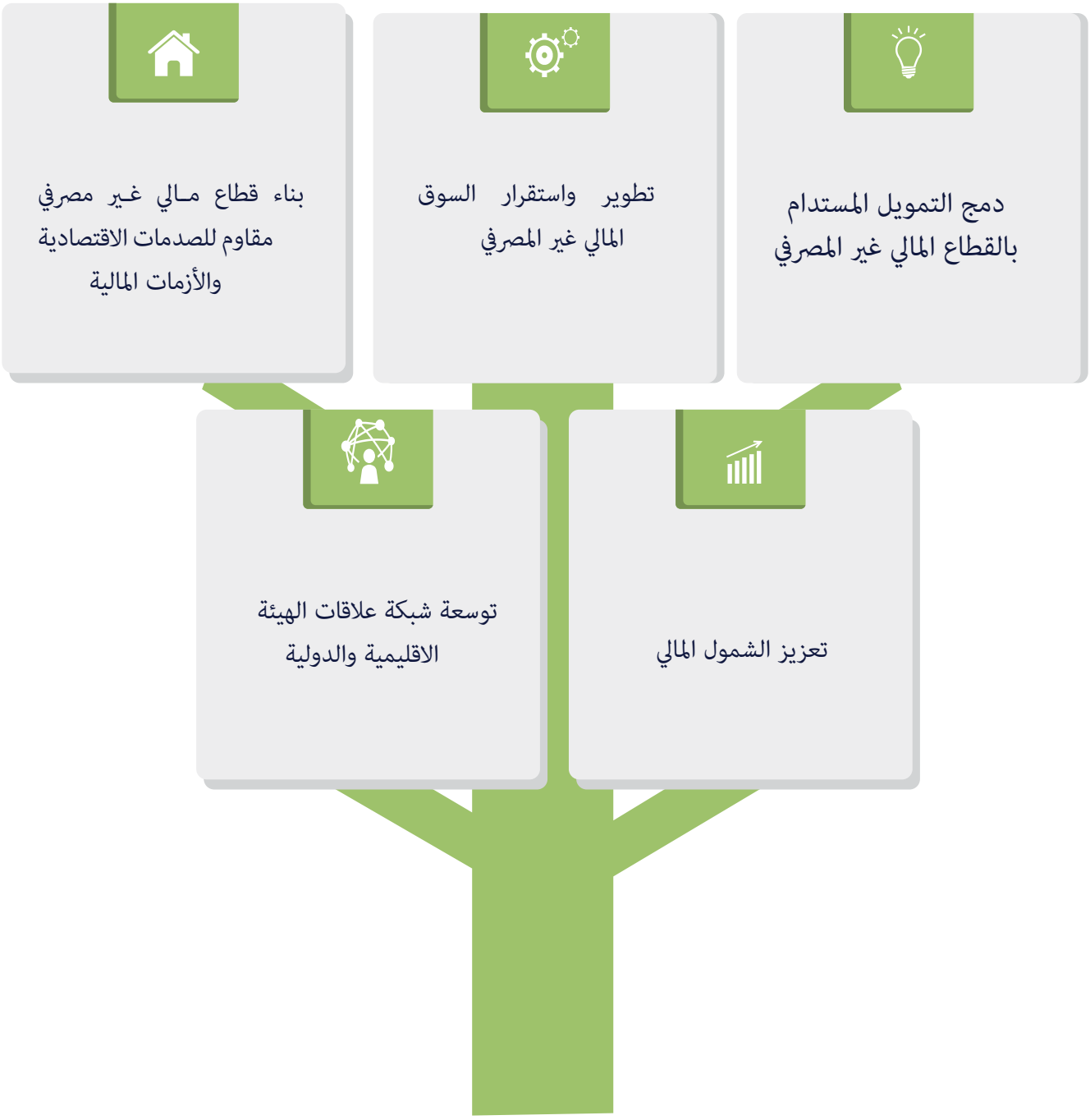

٣. مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

نظرًا لأن تطوير واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية هو أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للهيئة، فمن المهم لها دعم الجهود المبذولة لتطوير تلك الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال عن طريق زيادة معدل الادخار وخلق بيئة محفزة لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

وتمتد تنمية الأسواق المالية غير المصرفية إلى أبعد من ذلك لتشمل أطرًا وسياسات تنظيمية قوية. لذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم الهيئة بتحديد ومعالجة العوائق الرئيسية التي تواجه تطوير القطاع المالي غير المصرفي في مصر، من خلال تقديم حزمة من الإجراءات والقرارات التي تدعم أهدافها. وتوضح المؤشرات التالية التقدم الذي أحرزه كل سوق فرعي في عام 2019.

سوق رأس المال

قيمة إصدارات الأوراق المالية	إجمالي قيمة التداول	رأس المال السوقي
220.4	409.8	708.3
2.6% ↑	14.3% ↑	5.5% ↓
214.8	358.5	749.7

سوق التأمين 2019/2018

إجمالي الأقساط	إجمالي التعويضات المسددة	إجمالي حقوق حملة الوثائق
35.2	18.3	69.0
19.3% ↑	18.8% ↑	12.9% ↑
29.5	15.4	61.1

إجمالي استثمارات شركات التأمين	إجمالي استثمارات صناديق التأمين الخاصة
102.0	75.0
2.7% ↑	11.9% ↑
99.3	67.0

القيمة بالمليار جنيه

2019 2018

القيمة بالمليار جنيه

2019/2018 2018/2017

سوق التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم

حجم التمويل العقاري الممنوح	إجمالي عقود التأجير التمويلي	إجمالي قيمة الأوراق المخصمة
2.6	55.9	10.6
18.2% ↑	34.0% ↑	0%
2.2	41.7	10.6

2019 2018

القيمة بالمليار جنيه

سوق التمويل متناهي الصغر

عدد المستفيدين	حجم أرصدة التمويل
3.1	16.5
10.7% ↑	43.5% ↑
2.8	11.5

2019 2018

بالمليون نسمة

القيمة بالمليار جنيه

الضمانات المنقولة

خلال الفترة من ١١ مارس إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠١٨

قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة المسجلة بالسجل
635.4
36.6% ↑
465.3

2019 2018

القيمة بالمليار جنيه

2. الحوكمة

1. مجلس إدارة الهيئة
2. الهيكل التنظيمي الجديد
3. ميثاق شرف العاملين
4. اللجان الاستشارية
5. الجهات التابعة
6. الامتثال والإفصاح

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

ثانياً: الحوكمة

تعد الحوكمة الرشيدة أحد العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وإحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية الهيئة الشاملة لضمان كفاءة وشفافية عملية صنع القرار. ويتم تطبيق الحوكمة الرشيدة خارجيًا على الشركات التي تراقبها الهيئة وتشرف على أدائها، كما تطبق على المستوى المؤسسي الداخلي.

على الصعيد الخارجي

قام مركز المديرين المصري (EIOD) بتطوير دليل حوكمة الشركات المصرية، ويهدف هذا الدليل إلى دعم ومساعدة جميع الشركات التي ترغب في فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة كنهج متكامل تجاه النمو والاستدامة. ويعد هذا الدليل ملزمًا للشركات المدرجة في البورصة المصرية (EGX) والتي تلتزم بتقديم تقرير سنوي عن ممارساتها في هذا النطاق. ومع ذلك، فهي غير ملزمة للشركات غير المدرجة بالبورصة.

وقد حدد هذا الدليل الركائز التالية باعتبارها القواعد الأساسية لحوكمة الشركات التي يجب على الشركات المدرجة الالتزام بها :

- **الركزية الأولى: الجمعية العمومية للمساهمين**
- **الركيزة الثانية: مجلس الإدارة**
- **الركيزة الثالثة: لجان مجلس الإدارة**
- **الركيزة الرابعة: البيئة الرقابية**

كما تقوم الهيئة بصفتها الرقيب، عن طريق إحدى أذرعها التدريبية - مُمثلةً في مركز المديرين المصري - بتدريب الشركات التي تراقبها الهيئة وتشرف على أدائها، على الالتزام بهذه المبادئ الرئيسية، بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الحوكمة بالهيئة بمتابعة الشركات في إطار تطبيق قواعد الفحص والامتثال.

على الصعيد الداخلي

تلتزم الهيئة بقواعد الحوكمة الرشيدة المذكورة أعلاه داخليًا، وينعكس ذلك في هيكل الحوكمة بالهيئة؛ لتقدم بذلك النموذج للشركات الخاضعة لرقابتها وللسوق المالي ككل. وتحرص الهيئة على الكشف عن المعلومات حول هيكل الحوكمة لضمان شفافية عملية صنع القرار.

ويتكون نظام الحوكمة الداخلي من: مجلس الإدارة، الهيكل التنظيمي الجديد، ميثاق شرف العاملين، لجان المجلس، الجهات التابعة، والامتثال للجهات العليا.

1. مجلس إدارة الهيئة

د. محمد عمران
رئيس مجلس الإدارة

القاضي/ خالد النشار
نائب رئيس مجلس الإدارة

المستشار/ رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. جمال نجم
عضو مجلس الإدارة

د. محمد معيط
عضو مجلس الإدارة

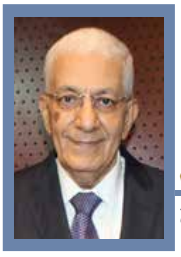

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

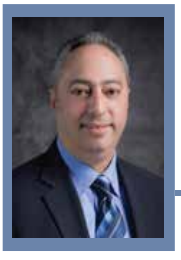

د. أيمن رجب
عضو مجلس الإدارة

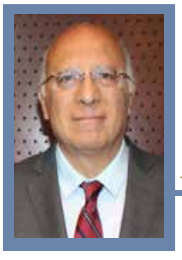

أ. علاء الدين عامر
عضو مجلس الإدارة

أ.د. محمد صقر
عضو مجلس الإدارة

مجلس إدارة الهيئة هو أعلى سلطة إدارية، وهو المسؤول عن تنظيم وإدارة جميع شؤون الهيئة، ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها. ويكون للمجلس سلطة اتخاذ القرارات النهائية التي يراها ضرورية لإنجاز وظائف الهيئة دون الحاجة إلى موافقة سلطة أعلى، وله على الأخص:

01 وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها

02 وضع القواعد التنفيذية لتنظيم والترخيص بمزاولة الأنشطة التي تختص الهيئة بالرقابة عليها

03 وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والأفراد الخاضعين لرقابة الهيئة

04 تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة

05 اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة واللوائح المالية والإدارية وشئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها في الهيئات العامة والحكومية في هذا الشأن

06 وضع قواعد الاستعانه بالخبرات المحلية والأجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها

07 الموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامي

08 إبداء الرأي في كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالأنشطة التي ينظمها هذا القانون

2. الهيكل التنظيمي

وإيمانًا من الهيئة بأهمية الحوكمة الرشيدة، فقد قامت بإعتماد وتنفيذ الهيكل التنظيمي لها منذ عام ونصف بعد مقارنة الهيكل القديم مع نظرائها من الهيئات المماثلة في نطاق العمل في عدد من دول العالم؛ حيث استحدث الهيكل عددًا من الإدارات لأول مرة مثل إدارة التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر، وإدارة المراجعة الداخلية. وهو ما يجعله نقطة تحول بالنسبة للهيئة، فضلاً عن تضمين مفهوم الاستدامة داخليًا وخارجيًا على نطاق الأسواق المالية غير المصرفية.

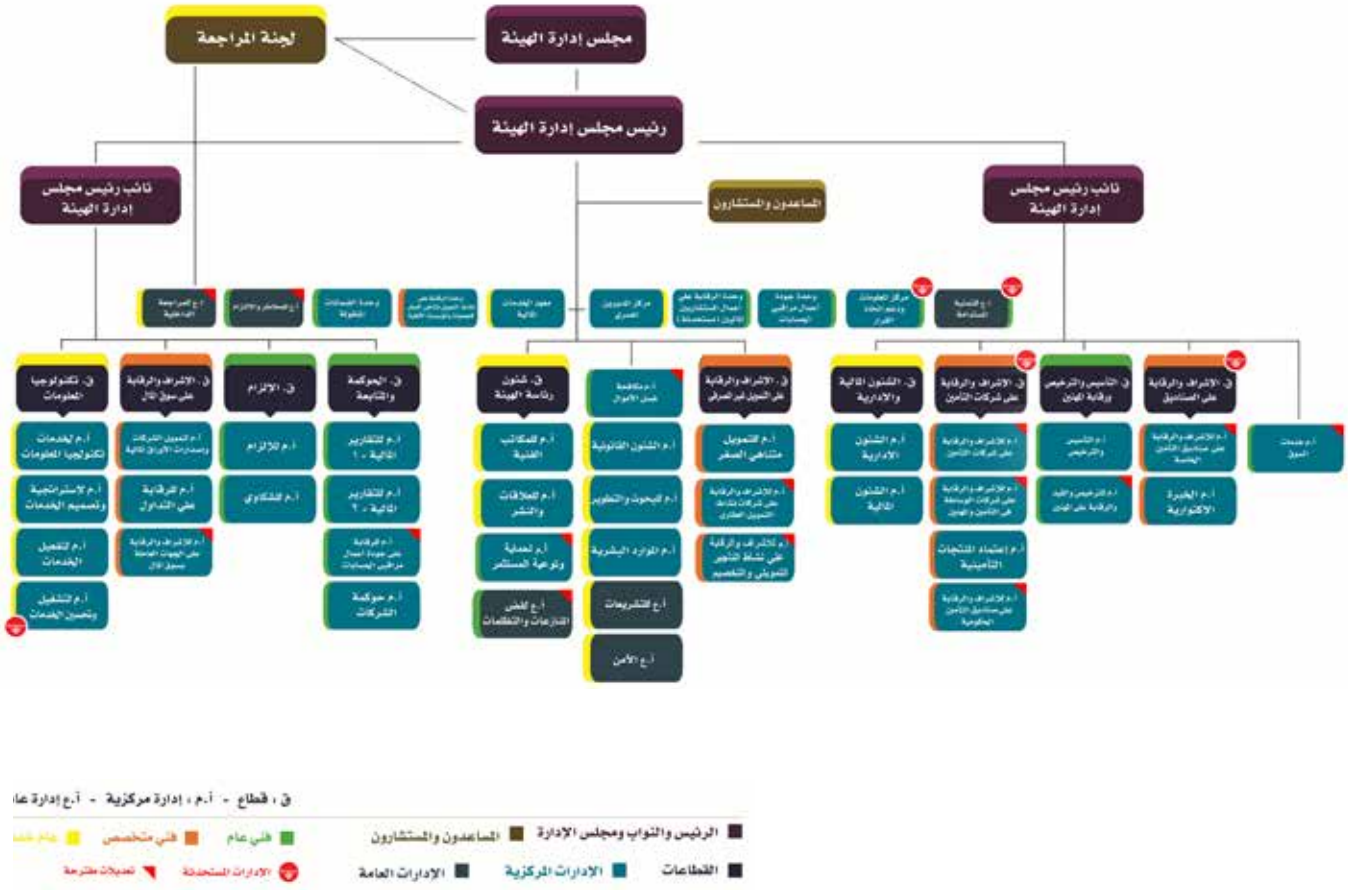

3. ميثاق شرف العاملين

بصفتها هيئة حكومية هدفها الأساسي الرقابة والإشراف على القطاع المالي غير المصرفي، فقد أولت الهيئة اهتمامًا بالغًا بوضع قواعد لتنظيم سلوك العاملين بها، حيث أعدت ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة للعاملين بها في عام 2010، بهدف رفع مستوى أداء الهيئة والحفاظ على سمعتها ككيان متميز يقدم خدمات عالية الجودة للمستثمرين والعاملين. ويحدد هذا الميثاق القيم والمبادئ الرئيسية في بيئة عمل الهيئة لضمان التزام العاملين بأعلى معايير الموضوعية وتجنب تضارب المصالح، وفيما يلي القيم والمبادئ الرئيسية التي يجب على العاملين بالهيئة الالتزام بها في سبيل تحقيقها لرسالتها وأهدافها ومهامها الرقابية:

النزاهة

يلتزم العاملون بالمبادئ ومعايير النزاهة والأخلاق المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة فيما تقدمه لهم من خدمات.

الكفاءة

يلتزم العاملون بأداء عملهم بكفاءة واتقان وبذل العناية اللازمة. وعليهم العمل على وضع وتنفيذ الآليات اللازمة لكي تقوم الهيئة بتحقيق أهدافها ومسئولياتها باقتدار يكسبها المصداقية والاحترام.

الاحترام

يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل بكل الاحترام والتقدير مع كل العاملين والمتعاملين مع الهيئة، بغض النظر عن الدرجة الوظيفية، وبغض النظر عن النوع أو السن أو الدين أو الانتماء السياسي، وعلى العاملين من الجنسين المحافظة فيما بينهم على الاحترام الواجب التعامل به وعدم إتيان ما يستوجب الشكوى من أي طرف.

العدالة

يلتزم العاملون بتأدية مهامهم الوظيفية بالتعامل مع أطراف السوق وفقاً لأسس العدالة والمساواة. وعليهم التعامل مع المتعاملين مع الهيئة وفقاً لمقتضيات الاحترام والجدية والالتزام بالحياد التام.

العمل الجماعي

يلتزم العاملون بالعمل الجماعي وبذل أقصى الجهد لرفع كفاءة الأداء كفريق عمل متكامل.

الشفافية

مع عدم الإخلال بأحكام المواد الخاصة بتداول البيانات والمعلومات من هذا الميثاق، يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل مع أطراف السوق بشفافية في كل ما يجوز قانونًا الإفصاح عنه، وما لا يعد من المعلومات السرية أو الرقابية.

وتقوم الهيئة بمراجعة وتحديث ميثاق شرف العاملين بما يتواكب مع المستجدات المحلية والعالمية، وبما يضمن استقرار الأسواق ودعم شفافيتها.

4. اللجان الاستشارية

طبقاً لنص المادة 13 من النظام الأساسي للهيئة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 192 لسنة 2009 والتي نصت على "يكون للهيئة لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية من مصر وخارجها"، تم تشكيل لجان استشارية من المتخصصين وخبراء في قطاعها المتخصص في السوق المالي غير المصرفي لإبداء الرأي وتقديم المشورة للهيئة بشأن تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وآليات تطوير الأدوات المالية غير المصرفية، وطرق تحديث أنظمة التشغيل، وتحسين قدرتها التنافسية إقليمياً وعالمياً.

ولتلك اللجان الحق في دعوة خبراء فنيين أو قانونيين أو ممثلين من الوزارات والهيئات الحكومية للمشاركة في جزء من اجتماعاتها. ويكون رئيس كل لجنة مسؤولاً عن إحاطة رئيس الهيئة بتوصيات اللجنة ومقترحاتها، والذي له الحق في مناقشة التوصيات والمقترحات أو طلب المزيد من الدراسات والبيانات المتعلقة بها.

- اللجنة الاستشارية لسوق المال
- اللجنة الاستشارية للتأمين
- اللجنة الاستشارية للتمويل متناهي الصغر
- اللجنة الاستشارية للتمويل العقاري
- اللجنة الاستشارية للتأجير التمويلي والتخصيم

5. الجهات التابعة

يتبع الهيئة العامة للرقابة المالية ست جهات تندرج تحت هيكلها الإداري لتمكنها من استكمال الدور المنوط بها. ونظرًا لأن الهيئة هي جهة خدمية ولها دور رقابي وإشرافي متعدد الجوانب في سبعة قطاعات مختلفة، كان من الضروري أن يتبعها كيانات متخصصة لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية؛ حيث تعمل هذه الجهات على بناء القدرات وتعزيز مهارات العاملين بالأسواق المالية غير المصرفية لتتوافق مع القوانين واللوائح والإجراءات التي تصدرها الهيئة، وهي:

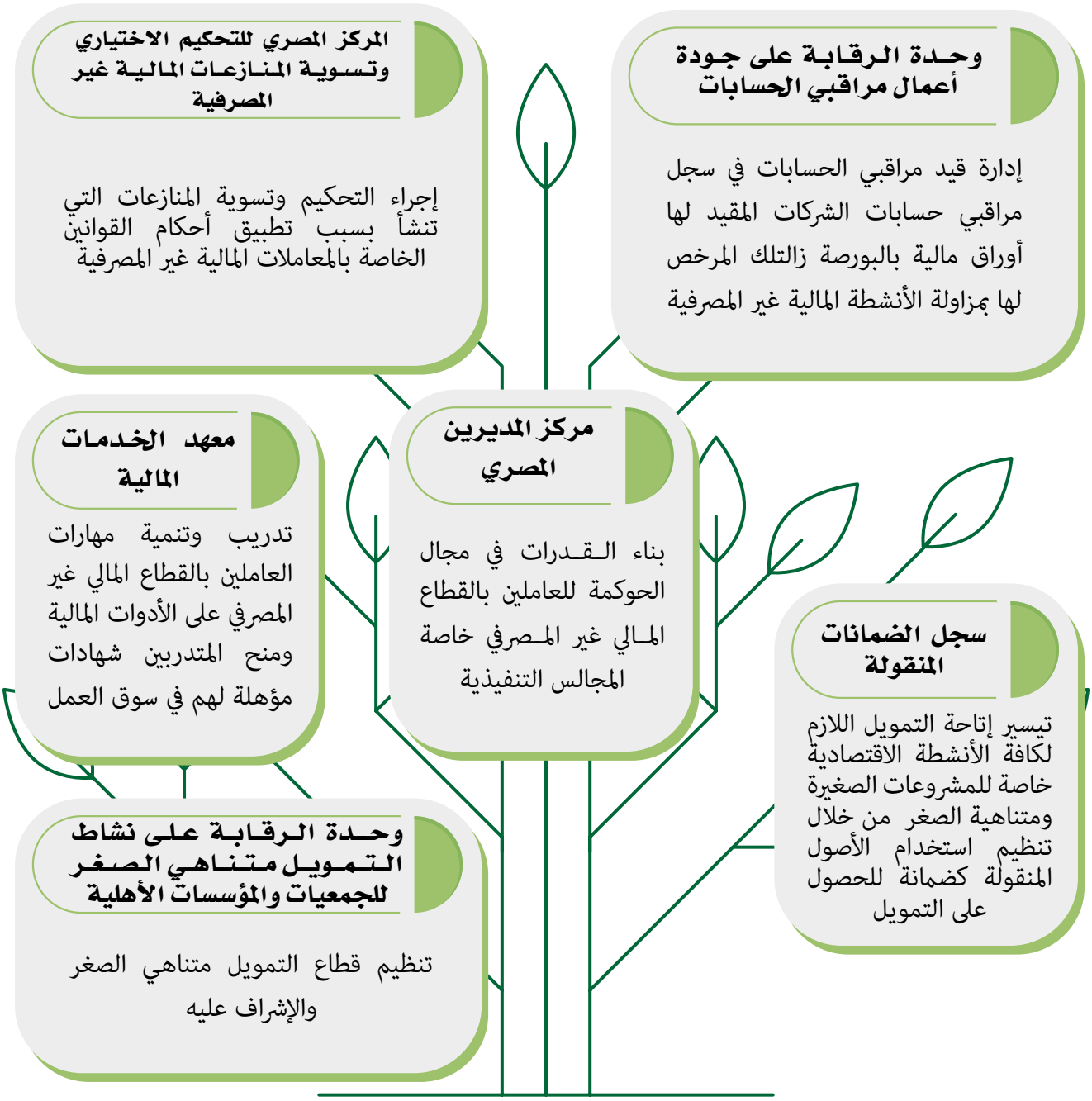

6. الامتثال والإفصاح

وفقاً لدستور جمهورية مصر العربية الصادر في 2014 والذي نصت المادة 217 منه على أن "تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء ، فور صدورها".

وهو ما تقوم به الهيئة بصفة دورية اعمالاً لنص الدستور المصري وحرصاً على تعزيز قيم الإفصاح والشفافية. كما تقضي المادة 17 من القرار الجمهوري رقم 192 لسنة 2009، منه على أن «يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الهيئة وفق ما يقرره قانونه».

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

3. ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

2018-2022

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

نظرًا لأن تحقيق التوازن بين أولويات أصحاب المصلحة لدينا هو أحد المبادئ الرئيسية للحوكمة، فقد قدمت الهيئة استراتيجية شاملة توفق بين أولويات جميع أصحاب المصلحة ضمن إطار التنمية المستدامة. حيث دمجت الاستراتيجية الشاملة (2018-2022) أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أركانها الرئيسية، واضعة في الاعتبار المساهمة في تحقيق رؤية مصر 2030.

وتتكون الاستراتيجية من عشرة أهداف رئيسية تسعى إلى توفير إطار منهجي لتحقيق ما تتطلع إليه الهيئة. ومن أجل الحفاظ على المتابعة الدقيقة لتنفيذ تلك الاستراتيجية، تم تصميم قائمة تشمل مؤشرات الأداء الرئيسية تحت كل هدف، وذلك لتتبع تنفيذها وفق جدول زمني محدد؛ حيث تحرص الهيئة أشد الحرص على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لتنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية التالية والتي تم تنفيذ العديد منها بالفعل:

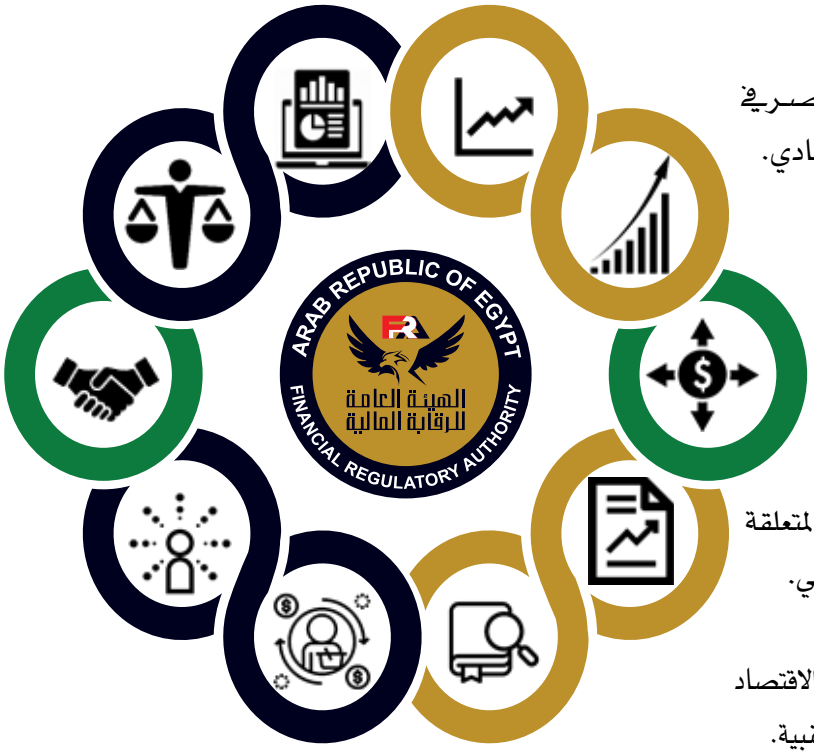

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

الجدول 3-1: استراتيجية الهيئة 2018-2022

أهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء الرئيسية
الهدف الأول: الهدف الأول: تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.	1. رفع معدلات زيادة رؤوس الأموال والإصدارات. 2. توفير أدوات لتمويل المشروعات القومية ومشروعات البنية التحتية. 3. دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للفئات المهمشة.
الهدف الثاني: تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.	1. تحفيز الشركات على دمج الاستدامة والمشاركة في مبادرات الاستدامة الدولية. 2. استحداث أدوات تمويل المشروعات الخضراء. 3. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. 4. إدماج ذوي القدرات الخاصة في الأنشطة المالية غير المصرفية. 5. قيادة الحملات التطوعية لتشجيع العاملين في القطاع على العمل الاجتماعي. 6. مبادرة الشمول المالي.
الهدف الثالث: المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.	1. استهداف تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية الدولية. 2. إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين بإجراءات التعامل. 3. تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة والتحول إلى استخدام قنوات التواصل الرقمية والتوثيق الإلكتروني. 4. تبني النهج الخدمي للبنية الهيكلية للأعمال في تقديم الخدمات الرقابية للمتعاملين.
الهدف الرابع: تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.	1. تعديلات تشريعية على القوانين واللوائح التنفيذية. 2. تطوير البوابة الإلكترونية للتشريعات المالية غير المصرفية. 3. إعداد الإطار القانوني للتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

أهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء الرئيسية
الهدف الخامس: تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.	1. استكمال إجراءات تفعيل استقلالية الهيئة. 2. تفعيل عمل لجان استشارية قطاعية من السوق. 3. إنشاء آليات تنسيق وحوار دائم مع الاتحادات والجمعيات الممثلة للقطاعات المختلفة. 4. إعادة هيكلة الهيئة إدارياً وتنظيمياً.
الهدف السادس: تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.	1. إصدار أدلة حوكمة للشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية. 2. تفعيل مركز التحكيم وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية. 3. تعزيز حماية عملاء الخدمات المالية غير المصرفية وإنشاء صناديق للحماية.
الهدف السابع: تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.	1. استحداث أدوات الدين قصيرة الأجل. 2. إنشاء بورصة العقود الآجلة. 3. طرح أدوات تمويلية مبتكرة. 4. تنظيم إصدار الصكوك. 5. مد المظلة التأمينية لكافة فئات المجتمع "الشمول التأميني".
الهدف الثامن: تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.	1. التعاون مع الاتحادات الدولية والإقليمية في الأسواق المالية غير المصرفية. 2. التوافق مع التشريعات الدولية والإقليمية.

أهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء الرئيسية
الهدف التاسع: تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة و ستقرار النظام المالي.	1. التحول إلى الرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس المخاطر. 2. إنشاء نظام للإنذار المبكر ضد الأزمات المالية.
الهدف العاشر: رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.	1. تفعيل دور معهد الخدمات المالية غير المصرفية. 2. إنشاء مركز معلومات للقطاع.

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

4. نظرة عامة على أداء الهيئة

1. بناء القدرات
2. التطوير والابتكار
3. تمكين القطاع الخاص
4. الشمول المالي
5. الرقمنة
6. مكافحة غسل الأموال

10 FA years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

يسلط هذا القسم من التقرير الضوء على الأداء العام للهيئة وإنجازاتها الرئيسية بصفتها جهة رقابة تنظيمية، وفي سياق استراتيجية الهيئة وأهدافها التي تتطلع دومًا لقيادة وتحفيز الأسواق المالية غير المصرفية من خلال تقديم الأدوات والإجراءات التنظيمية والخدمات المالية الجديدة التي من شأنها تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة استقرارها، فقد اعتمدت الهيئة على مجموعة من العوامل التي تهدف إلى تطوير السوق.

العوامل المحفزة	التوافق مع الاستراتيجية
بناء القدرات	الهدف العاشر
الشمول المالي	الهدف الثاني
الابتكار	الهدف الأول – الهدف السابع
تمكين القطاع الخاص	الهدف السابع
الرقمنة	الهدف الثالث – الهدف الرابع
مكافحة غسل الأموال	الهدف السادس

بناء القدرات

ترسخت لدى الهيئة العامة للرقابة المالية عقيدة مفادها أن بناء القدرات وسن التشريعات يجب أن يتم جنبًا إلى جنب؛ من أجل تحقيق التأثير المرجو من تلك التشريعات التنظيمية الجديدة. ويعد بناء القدرات أحد مؤشرات الأداء الرئيسية للهدفين السادس والعاشر من أهداف الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي 2018-2022.

ويتعلق الهدف السادس بتعزيز قواعد الحوكمة، والتي يدأب على نشرها مركز المديرين المصري من خلال تقديم البرامج التدريبية الخاصة بقواعد وممارسات حوكمة الشركات.
أما الهدف العاشر فيركز على نشر المعرفة المالية والوعي المالي، من خلال ما يقدمه معهد الخدمات المالية من برامج متخصصة حول مختلف الأدوات المالية؛ حيث صممت هذه البرامج التدريبة خصيصًا للشركات التي تشرف عليها الهيئة؛ لتمكينها من الامتثال للقواعد والتشريعات والإجراءات التي تقدمها الهيئة.
وفيما يلي ملخص للبرامج التدريبة التي قدمتها الأذرع التدريبية للهيئة خلال عام 2019.

• برامج مركز المديرين المصري

جدول 4-1 نتائج أعمال مركز المديرين المصري في عام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018

نتائج أعمال مركز المديرين المصري في عام 2019 مقارنة بالعام السابق 2018			
عدد البرامج التدريبية	2019	2018	نسبة التحسن %
عدد البرامج التدريبية	75	45	67%
عدد الأيام التدريبية	213	101	111%
إجمالي عدد المتدربين	965	694	39%
عدد المتدربين من خارج الهيئة	880	513	72%
عدد المتدربين من داخل الهيئة	85	181	-53%

• برامج معهد الخدمات المالية

جدول 4-2 إجمالي برامج معهد الخدمات المالية لعام 2019

القطاع	عدد البرامج التدريبية	عدد المتدربين
التأمين	4	5794
التأجير التمويلي	2	168
التمويل العقاري	6	171
سوق المال	1	25
التخصيم	1	34
التمويل متناهي الصغر	1	65
أخرى	1	67
الإجمالي	16	6324

الابتكار

تناول الهدف السابع من استراتيجية الهيئة تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية من شأنها تسهيل وصول المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. ودعماً لهذا الهدف فقد أصدرت الهيئة عددًا من القرارات تهدف إلى تشجيع السوق على تبني أدوات مالية غير تقليدية، من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي. ويأتي ذلك بالتوافق مع رؤية مصر 2030 لتعزيز الابتكار باعتباره إحدى الركائز الأساسية للانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

وقد ساهمت الهيئة خلال عام 2019 في تحقيق هذا الهدف من خلال تنظيم إصدار الأدوات المالية التالية:

الموافقة على طرح منتج مالي جديد في قطاع التمويل متناهي الصغر يسمى التمويل الأصغر "النانو"، والذي يستلزم توفيره استخدام الهواتف المحمولة وتطبيقات التكنولوجيا المالية، بحد أقصى 3 آلاف جنيه مصري لكل معاملة والحد الأقصى لفترة السداد 90 يومًا.

إطلاق الأدلة التوجيهية المعدة من قبل الهيئة بشأن الصكوك - الأداة المالية الجديدة في سوق رأس المال - بما يتوافق مع التشريعات الحديثة.

تمكين القطاع الخاص

تبذل الهيئة جهودًا كبيرة لتمكين القطاع الخاص ودعم توسعه. وفي هذا الصدد، قامت الهيئة بتعديل وإصدار مجموعة من القرارات والتشريعات التي تتماشى مع مؤشرات الأداء الرئيسية للهدفين السادس والسابع من استراتيجية الهيئة، والتي تركز على تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الفعاليات التدريبية والموافقة على عدد من الإجراءات.
ويمكن تقسيم القرارات والفعاليات والإجراءات على أساس السوق التي تخدمها كما يلي:

سوق المال

- تقدم ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال من خلال مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" واحتلالها للمركز 57 من إجمالي 190 دولة بتقدمها خمسة عشر مركزًا؛ نتيجة للقرارات التي صدرت عن مجلس إدارة الهيئة بهدف تعزيز حماية حقوق صغار المساهمين، فيما يتعلق بقواعد قيد الأوراق المالية.

- إصدار رئيس هيئة الرقابة المالية قراراً تنظيميًا رقم (268) لسنة 2019 بشأن قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع (short selling) لتفعيل الآلية. وقد منحت الهيئة أول موافقة على مزاولة نشاط اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع في شهر يونيو.

- صدور قرار مجلس الإدارة رقم (33) لسنة 2019 يسمح للهيئة بالترخيص للشركات المساهمة بمزاولة نشاط بورصة العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

- السماح لشركات السمسرة في الأوراق المالية بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة المشتقة من الأوراق المالية المقيدة، بناءً على قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (49) لسنة 2019 والذي حدد متطلبات وشروط الترخيص بمزاولة نشاط الوساطة في العقود الآجلة المشتقة من الأوراق والأدوات المالية المقيدة.

- إصدار رئيس مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (74) لسنة 2019 باستثناء الشركات القابضة من القيد الوارد بهيكل الملكية للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وتيسير إجراءات تأسيس الشركات القابضة؛ بهدف توسيع مساهمتها في الاقتصاد القومي.

- إصدار أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بالقرار رقم (446) لسنة 2019.

- تحديد ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص بناء على قرار المجلس رقم (48) لسنة 2019، الذي يهدف الي زيادة عدد الشركات التي ستقيد لها أوراق مالية بالبورصة.

- موافقة مجلس الإدارة على إجراء تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بالقرار رقم 43 لسنة 2019؛ لممارسة دورها في حماية حقوق الأقلية من صغار المستثمرين، وبما يدعم تحقيق الهدف الثالث من استراتيجيتها الشاملة لتطوير القطاع المالي غير المصرفي (2018-2022).

- قيام الهيئة بإصدار القرار رقم (20) لسنة 2019 بشأن النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية.

- تنظيم ورشتي عمل للتوعية بضوابط القيد بسجل الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة، بالإضافة إلى تفعيل قرار مجلس الإدارة رقم (83) لسنة 2019 الذي يتضمن مدّ المهلة الممنوحة للجهات المرخص لها من الهيئة بالقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة

– والقائمة حاليًا -لاستيفاء شروط القيد بسجل الهيئة ولتوفيق الأوضاع؛ وذلك حرصًا من الهيئة على استكمال منظومة الشفافية والنزاهة للارتقاء بمناخ الاستثمار.

هذا فضلاً عن تنفيذ معهد الخدمات المالية أولى دوراته التدريبية عن المشتقات المالية، وتخريج أول دفعة من الكفاءات القادرة على التعامل في نشاط بورصات العقود الآجلة؛ وذلك تنفيذًا لخارطة الطريق التي وضعتها الهيئة لتفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة.

كما وافقت الهيئة على أول برنامج لطرح سندات قصيرة الأجل بمبلغ 2 مليار جنيه لإحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية؛ ما يتيح لها توفير التمويل اللازم لمزاولة نشاطها، ليمثل أول إصدار لسندات الشركات منذ عام 2015.

التخصيم والتأجير التمويلي

• إصدار النظام الأساسي لاتحادي الشركات العاملة في نشاط التأجير التمويلي والعاملة في نشاط التخصيم، وفقا لقراري مجلس الإدارة رقمي (149) و (150) لسنة 2019.

التمويل متناهي الصغر

• تحديد قواعد وضوابط مزاولة الشركات والمؤسسات الأهلية لنشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (14(لسنة 2019، والذي يهدف إلى مد خدمات نشاط التأجير التمويلي ليشمل المشروعات متناهية الصغر.

• إعفاء عقود التأمين متناهي الصغر والحاصلين على تمويل متناهي الصغر من مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة، والمحدد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (17) لسنة 2019 تشجيعًا لنمو هذا النشاط.

• في خطوة نحو تفعيل آلية قانونية مؤثرة لنظر وإنهاء أي نزاع يظهر بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، تم إصدار القرار رقم (133) لسنة 2019 بتشكيل مجلس أمناء مركز التحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.

سوق التأمين

- الهيئة توافق لأكثر من 30 شركة سياحة ووكالة للسفر بتوزيع وثائق التأمين على السفر تسهيلاً على المصريين المسافرين للخارج.
- إنشاء مجمعة التأمين الإجباري على السيارات، بناء على قرار رئيس الهيئة رقم (252) لسنة 2019.

الشمول المالي

في إطار تشديد الحكومة المصرية على وضع الشمول المالي ضمن أولوياتها للمرحلة الراهنة، وقيامها بتصنيف هذا الموضوع على أنه شديد الأهمية؛ لإسهامه في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة، ومن هذا المنطلق، فقد وضعت هيئة الرقابة المالية الشمول المالي كأحد مؤشرات الأداء الرئيسية في الهدفين الأول والثاني لاستراتيجية 2018-2022.

وتسهم الهيئة في دعم الشمول المالي من خلال دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في قطاع التمويل متناهي الصغر، والتي تخدم أيضًا الهدف الأول في استراتيجية الهيئة باستهدافه تعزيز معدلات النمو الاحتوائي.

كما شرعت الهيئة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز ثقافة الشمول المالي في المجتمع المصري، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- صدور القانون رقم 18 لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، كما أصدرت الهيئة الكتاب الدوري رقم 2 لسنة 2019، والذي استهدف التوعية بمتطلبات تطبيق هذا القانون، وتوضيح الالتزامات المترتبة على صدوره تجاه المتعاملين في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، والتيسير عليهم بالإعلان عن خطة توفيق أوضاع استرشادية والتوصية بسرعة تنفيذها.
- صدور القرار رقم 15 لعام 2019 بشأن تعديل القواعد واللوائح للشركات والمنظمات غير الحكومية؛ لتقديم التمويل متناهي الصغر الذي يتطلب توفير تغطية تأمينية لعملاء التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الدائم (TPD).
- مناقشة سبل التعاون في تقديم الحلول التكنولوجية لتنفيذ معاملات التمويل متناهي الصغر من

خلال مقابلة وفد من Accion International، ومركز MasterCard للنمو الشامل.

• موافقة مجلس الإدارة على الترخيص لشركات التصنيف الائتماني بتقديم الخدمات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ لتوفير التمويل اللازم لها من خلال إصدار أنواع مختلفة من السندات، بما في ذلك السندات القصيرة والمتوسطة الأجل.

• كما وافق مجلس إدارة الهيئة على مشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والخاص بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ليشمل التعديل تنظيم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط التمويل متناهي الصغر تنظيماً قانونياً متكاملاً، من حيث قواعد وضوابط مزاولة الشركات للنشاطين بشكل يحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات الصناعة ونمط تطورها.

وتأتي أهمية ما تضمنه مشروع القانون كالتالي:

• استبدال عنوان القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، ليكون «قانون تنظيم نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر».

• استبدال مصطلح «التمويل متناهي الصغر» بمصطلح «تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر» أينما ورد في القانون رقم (141) لسنة 2014 المشار إليه.

• استمرار سريان التراخيص الممنوحة للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، ما لم يتم إلغاؤه وفقاً لأحكام القانون المرافق.

• إضافة التعريفات المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

• تحديد رأس المال المصدر والمدفوع للشركات العاملة في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، بحيث لا يقل عن عشرين مليون جنيه لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وخمسة ملايين جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر.

• للشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً، أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لكل من النشاطين.

• تعديل النظام الأساسي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، لضم الجهات العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتعديل مسمى الاتحاد ليصبح «الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر».

• جواز مزاولة الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها من الهيئة بممارسة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لنشاط التأجير التمويلي، وذلك بمراعاة الأحكام المنصوص عليها بالقانون رقم (176) لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم المشار إليه.

التحول الرقمي (الرقمنة)

تبنت الهيئة التحول الرقمي ليكون منهجها الرئيسي لتحقيق الأهداف العشرة لاستراتيجيتها، وتحفيز النمو المستدام للقطاع المالي غير المصرفي.

ولما كانت التكنولوجيا المالية Fintech واحدة من المجالات الرئيسية التي تهتم بها الحكومة في السنوات الأخيرة، فقد دمجتها الهيئة في استراتيجيتها لتحفيز نمو الاقتصاد بطريقة مستدامة؛ حيث قامت الهيئة بتسريع استخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية وجعلها جوهر استراتيجيتها الشاملة؛ لتعزيز الكفاءة ومحاربة الفساد ومواكبة الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد.

وتمثلت أهم الإنجازات التي تحققت هذا العام في الآتي:

- في مجال التحول الرقمي، أصدرت الهيئة القرار رقم (27) لسنة 2019 والمعدل بالقرار رقم (46) مكرر لسنة 2019، بشأن شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع لدى الهيئة، في خطوة نحو تيسير الإجراءات ومساندة جهود التحول الرقمي.
- في مجال الدفع غير النقدي، أصدرت الهيئة القرار رقم (8) لسنة 2019 بشأن المعايير الفنية الخاصة بضوابط تنفيذ المعاملات المالية في نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال شركات الدفع الإلكتروني.
- في محاولة لتبسيط الإجراءات وتسريع المعاملات وتوفير الوقت والجهد، قررت الهيئة تلقي البيانات المالية الدورية والسنوية عبر البريد الإلكتروني. وفي سبيل ذلك قامت بتقديم مواد تعليمية (فيديو) وبثتها عبر القنوات الإلكترونية للهيئة حول كيفية إرسال تلك البيانات للهيئة إلكترونيا.

مكافحة غسل الأموال

تتحمل الهيئة العامة للرقابة المالية مسؤولية الالتزام الكامل بالهدف السادس من استراتيجيتها بصفتها هيئة رقابية حكومية، والذي يهدف بدرجة كبيرة إلى الحد من الفساد في القطاع المالي غير المصرفي وزيادة مستويات الشفافية والإفصاح؛ حيث تقوم الهيئة بإنشاء وتوفير الوسائل اللازمة لضمان التزام المؤسسات المالية بالقواعد والأنظمة التي ينص عليها القانون لمكافحة غسل الأموال. كما تتضمن التزامات الهيئة وضع لوائح للمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، وتحديد السياسات والخطط لمكافحة غسل الأموال، وتحديد الهوية وتعيين جهة اتصال لتمثيل الهيئة في وحدة مكافحة غسل الأموال.

وتمثلت جهود الهيئة في مجال مكافحة غسل الأموال فيما يلي:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة والبنك المركزي المصري لتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستعدادًا لعملية تقييم الدولة وفقاً لمنهجية تقييم الالتزام الفني بالمعايير المصرية عن مجموعة العمل المالي FATF، والتي تركز أساسًا على مدى تطابق التشريعات واللوائح مع المعايير الدولية.

- إصدار قراري مجلس الإدارة رقم (120) و (121) لسنة 2019 بشأن الضوابط الرقابية وضوابط قيد مسئولي مكافحة غسل الأموال في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

5. منهجنا نحو الاستدامة

1. إدارة التنمية المستدامة
2. المبادرات والمبادئ الإرشادية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

1. إدارة التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة في استراتيجية الهيئة الشاملة، وهي المكانة التي برزت جَلية في الهدف الثاني من تلك الاستراتيجية. ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية، فقد تم تأسيس إدارة التنمية المستدامة في مطلع عام 2019؛ كجزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي الجديد الذي تتبناه الهيئة.
وقد تولت الإدارة مسؤولية دمج مبادئ التنمية المستدامة في السوق المالية غير المصرفية، وترسيخ ممارساتها في السياسات المالية للسوق، بدءًا من نشر الوعي والعمل على بناء القدرات لنشر المعرفة حول مفهوم التمويل المستدام، وإلقاء الضوء على مبادئه وأهدافه وخططه وتطبيقاته. بالإضافة إلى ذلك تعمل الإدارة على تطوير اللوائح لإدراج تغير المناخ وتقييم المخاطر وتقارير الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ESG Reporting في القطاع المالي غير المصرفي، هذا فضلاً عن عمل الإدارة المستمر على رفع مستوى الوعي داخليًا لموظفي الهيئة حول مفهوم الاستدامة وأهدافها وتطبيقاتها.

الرؤية والرسالة

توجيه القطاع المالي غير المصرفي لمسار التنمية المستدامة
دعم مجهودات الهيئة كمؤسسة للتوجه نحو الاستدامة

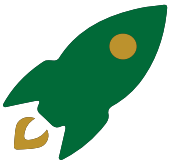

بناء قدرات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي
طرح وسائل لتعزيز الاستدامة بالقطاع وبالهيئة كمؤسسة

القيم

الأهداف الاستراتيجية

خطة عمل إدارة التنمية المستدامة

وضعت إدارة التنمية المستدامة خطة عمل تم تصميمها تحت مظلة الهدف الثاني للاستراتيجية الشاملة لـلهيئة، تشمل بدورها عددًا من الخطوات التي يمكنها تقييم التقدم في تنفيذ هذا الهدف. والتي يتم مراجعتها على أساس سنوي بما يتماشى مع المستجدات المحلية والعالمية في هذا الشأن.

وتقدم خطة العمل إطارًا للدفع نحو تضمين ممارسات التنمية المستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، وتمثل الرؤية والرسالة والقيم التي يتم قياس مدى انعكاسها على الممارسات التي يتم تنفيذها واللوائح المتعلقة بالاستدامة.

ويستند أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجية على عملية الأهمية النسبية Materiality وتحديد الموضوعات الجوهرية، الأمر الضروري لتحديد القضايا الأكثر أهمية للهيئة، وكذلك لأصحاب المصلحة (Materiality exercise). وترتبط مكونات خطة العمل ببعضها البعض من خلال برامج وأهداف واضحة وخطوات محددة لكل هدف، وتبنى بشكل مباشر على الأداء العام والاستراتيجية التشغيلية لـلهيئة، وتهدف إلى:

جدول 5-1 خطة عمل إدارة التنمية المستدامة

الأهداف	المكونات	الخطوات
الهدف الأول: المؤسسية الداخلية	الوعي الداخلي بالاستدامة وإشراك العاملين	1. مشاركة داخلية واسعة. 2. تحديد دور إدارة التنمية المستدامة فيما يتعلق بكل قطاع / إدارة. 3. إدخال برنامج المسؤولية الاجتماعية. 4. تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين لتنفيذ برنامج المسؤولية الاجتماعية للهيئة. 5. تنظيم أنشطة المشاركة لتثقيف الموظفين وعائلاتهم حول البدائل الصديقة للبيئة.
	تحديد أولويات الموضوع والأهمية المادية	1. العمل على تنفيذ الـ 10 مبادئ والتزامات الميثاق العالمي للأمم المتحدة على الهيئة بالنسبة لممارساتها الداخلية. 2. مواءمة استراتيجيات القطاع مع رؤية مصر 2030. 3. إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهيئة.
	تحديد إطار الاستدامة	1. إجراء تقييم للاحتياجات وتعيين نقاط اتصال لكل قسم / قطاع. 2. تصميم استراتيجية لإدارة التنمية المستدامة ليتم تنفيذها على المستوى الداخلي.
	المساواة بين الجنسين	1 .المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى إعداد العاملين بالهيئة عن طريق زيادة أعداد الإناث في العاملين الجدد.
	الاستهلاك والإنتاج المستدامان	1. القيام بحملات توعية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين للعاملين. 2. إنتاج كتيبات إعلامية/منشورات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. 3. إدخال سياسات الحوافز الداخلية لتعزيز الممارسات المستدامة للموظفين. 4. اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الماء والكهرباء والورق. 5. رسم خرائط سلسلة التوريد لبدء التعامل مع الموردين الصديقين للبيئة. 6. شراكات مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز الحد من النفايات واعتماد إعادة التدوير.
الهدف الثاني: تطوير السوق	الوعي بالاستدامة ومشاركة السوق	1 .تنصيب الهيئة العامة للرقابة المالية ككيان رائد لرؤية مصر 2030 في القطاع المالي غير المصرفي. 2. تقييم المعرفة والوعي بالاستدامة بين القطاع المالي غير المصرفي. 3. مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة وتقديم إدارة التنمية المستدامة ومنهجها للسوق المالي غير المصرفي. 4. إطلاق خطة اتصال خارجية. 5. تعريف القطاع المالي غير المصرفي بالنظام الاقتصادي المسؤول والصديق للبيئة. 6. إطلاق مبادرة "دعوة للعمل" بين القطاع.

الأهداف	المكونات	الخطوات
الهدف الثاني: تطوير السوق	مواءمة القطاع المالي غير المصرفي مع أهداف التنمية المستدامة الخمسة ذات الأولوية	1. إدخال التأمين المستدام وتقييم مخاطر المناخ لقطاع التأمين المصري. 2. إدخال أدوات التمويل متناهي الصغر الخضراء للسوق. 3. اقتراح سياسات لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وخاصة للأفراد ذوي القدرات الخاصة لتعزيز الشمول المالي. 4. إدخال تدابير الاستدامة للقطاع المالي غير المصرفي لبدء تنفيذها على المستوى المؤسسي. 5. توفير بناء القدرات فيما يخص إعداد تقارير الاستدامة.
	إدخال السياسات واللوائح التي تعزز التمويل المستدام	1. اقتراح توصيات سياسية لتعزيز التمويل الأخضر. 2. توفير بناء القدرات في الاستدامة والتمويل الأخضر للشركات التي تشرف عليها الهيئة. 3. التعريف بمخاطر وتكاليف عدم تضمين الأبعاد الاجتماعية والبيئية مع البعد الاقتصادي.
الهدف الثالث: عقد الشراكات والارتباطات	إقليميًا	1. رسم خريطة وتحديد الشركاء الإقليميين المحتملين ذوي الأولوية. 2. الشراكات للفعاليات / المؤتمرات حول التمويل المستدام. 3. استكشاف إمكانيات تبادل / تدريب داخلي وجولات دراسية.
	دوليًا	1. متابعة المشاركة النشطة المستمرة مع UNEP-FI ، IOSCO ، SSE ، UNGC. 2. استكشاف إمكانية عقد شراكات دولية جديدة. 3. الاستفادة من الشراكات لتعزيز وعرض جهود الاستدامة للهيئة على المستوى الدولي.

2. المبادرات والمبادئ الإرشادية:

أ- أهداف التنمية المستدامة:

تعد أجندة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 (SDGs)، والتي صدرت عام 2015، كدعوة عالمية لإنهاء الفقر والجوع والحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة تحديات تغير المناخ، والتي حددت في سبعة عشر هدفاً تتداخل مع بعضها البعض - أحد المبادئ الرئيسية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية المستخدمة كمعيار لجميع أنشطة الاستدامة بها.

وعلى الرغم من أن خطة 2030 ليست ملزمة، إلا أن حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مُطالَبة بتقديم تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بهذه الأهداف الـ 17. وبناءً عليه، وباعتبارها هيئة حكومية رقابية، فإن الهيئة تتحمل المسؤولية عن المساهمة في تقدم مصر نحو تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

ب- المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة:

لتحقيق متطلبات عضويتها في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، تقوم الهيئة بمواءمة نشاطاتها مع المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة جنبًا إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ للحفاظ على استدامة الشركات الخاضعة لرقابتها في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. ومع هذا الالتزام، فالهيئة مسؤولة عن دعم الميثاق العالمي في تطوير هذه المبادئ العشرة لأصحاب المصلحة المعنيين.

معايير العمل

المبدأ الثالث
على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي.

المبدأ الرابع
يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري

المبدأ الخامس
يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال.

المبدأ السادس
يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهن.

البيئة

المبدأ السابع
يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.

المبدأ الثامن
يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة.

المبدأ التاسع
يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها

مكافحة الفساد

المبدأ العاشر
يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة. ويوفر الموقع الإلكتروني للاتفاق العالمي المزيد من المعلومات حول المبادرة، بما في ذلك تعليمات الانضمام إليها.

ج- رؤية مصر 2030:

بالإضافة إلى المبادئ الدولية التي تتخذها الهيئة كمعيار، فإنها تتخذ استراتيجية التنمية المستدامة لوزارة التخطيط: رؤية مصر 2030 كمرجع محلي للتنمية المستدامة.

وتهدف رؤية مصر 2030 إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية؛ هي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

6. دمج الاستدامة

1. تحديد أصحاب المصلحة
2. إشراك أصحاب المصلحة
3. تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة
4. تحديد الأولويات والإفصاح عنها

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

تعد صياغة خطة عمل الاستدامة وإقرارها خطوة أولية أساسية في العملية التدريجية لدمج ممارسات الاستدامة في الهيئة والجهات العاملة في السوق المالي غير المصرفي، كما أنها الأداة التي يمكن من خلالها تنفيذ المبادئ العالمية التي تتبناها الهيئة، كما تشجع السوق ليحذو حذوها؛ حيث تهدف الهيئة تدريجيًا إلى دمج الاستدامة وحساب المخاطر بشكل كامل في استراتيجيات الجهات المعنية.

وفي العام الثاني لاستراتيجية الهيئة، طورت الهيئة خطة العمل التي تحدد الركائز ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تنفذ رؤيتها بشكل أفضل لتضمين الاستدامة، بما يتماشى مع الهدف الثاني للاستراتيجية الشاملة 2018-2022؛ بهدف مواءمة هذه الأهداف مع مصفوفة الأولويات وتحديدها وتجديدها إذا لزم الأمر(materiality process) ؛ للتأكد من أن ركائز خطة العمل ذات صلة بالمجالات الرئيسية التي أشار إليها شركاؤنا وأصحاب المصلحة والمستفيدون.

تقييم الأولويات (الموضوعات الجوهرية)

هو أداة لتحديد الموضوعات ذات الأولوية ضمن إطار التنمية المستدامة والمتوافق مع آراء الخبراء وأصحاب المصلحة مع الهيئة. وهو إجراء متعارف عليه دولياً في وضع الاستراتيجيات وإعداد التقارير حول الاستدامة. وتقوم الهيئة بمراجعة تلك الأولويات على أساس سنوي؛ للوقوف على المجالات الجوهرية للتركيز عليها في سياق أجندة الاستدامة الخاصة بها، وبما يتماشى مع النشاطات الأساسية للهيئة.

يبدأ تقييم الأولويات من خلال تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين مع الهيئة وفق عملية محددة سيتم توضيحها لاحقاً. ثم يلي ذلك تحديد طريقة الاتصال ومدى تكراره من قبل إدارة التنمية المستدامة، على أساس أهمية أصحاب المصلحة وتوافرهم. وقد تم أخذ ملاحظات وتقييمات أصحاب المصلحة في الاعتبار إلى جانب المجالات ذات الأولوية للهيئة المحددة مسبقًا في استراتيجيتها، مما أدى إلى تحديد الموضوعات الجوهرية المصنفة وفقًا لأهميتها للهيئة وأصحاب المصلحة على حد سواء. كما تم تحديد إطار لكل موضوع لتقييم حجم تأثير الأولويات (الداخلية أو الخارجية). بالإضافة إلى ذلك، ربطت إدارة التنمية المستدامة جميع الموضوعات الأكثر أهمية بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية (الجدول 6-2)، لوضع اللمسات الأخيرة على تقييم الأولويات.

يتم توضيح الموضوعات الناتجة عن تقييم الأهمية النسبية بيانياً في مصفوفة الأولويات Materiality Matrix (الشكل 6-1).

الخطوة الأولى: تحديد أصحاب المصلحة

لضمان نجاح الاستراتيجية، وتحديد الموضوعات ذات الأولوية، والإطار العملي للاستدامة، قامت إدارة التنمية المستدامة بالتنسيق المباشر مع مجلس إدارة الهيئة باختيار عدد من أصحاب المصلحة ذوي الصلة المباشرة بمجالات عمل الهيئة، وممن يتمتعون بخبرة ومعرفة عملية طويلة في القطاع المالي غير المصرفي.

العملية المتبعة لتحديد أصحاب المصلحة كالتالي:

1. التحديد: تعيين المجموعات والمنظمات والأشخاص ذوي الصلة.
2. التحليل: فهم وجهات نظر وما يهم أصحاب المصلحة.
3. رسم الخرائط: تصور العلاقات مع الأهداف وأصحاب المصلحة الآخرين.
4. تحديد الأولويات: ترتيب أصحاب المصلحة على حسب الأولوية وتحديد القضايا المهمة.
5. التنوع: عرض تجارب متنوعة وتمثيل أنواع مختلفة من المؤسسات لبناء رؤية شاملة بزاوية 360 درجة للموضوعات ذات الصلة والأكثر أهمية على الترتيب.

بناءً على ما ورد من الإدارات المركزية والقطاعات المختلفة داخل الهيئة، تم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين كما يلي:

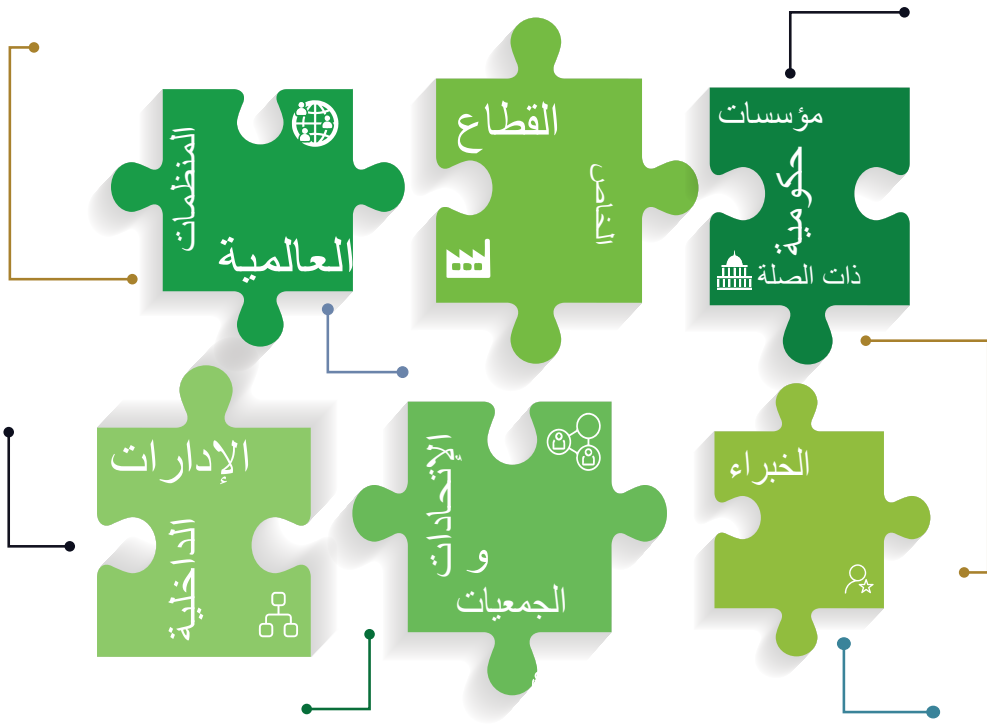

الخطوة الثانية: إشراك أصحاب المصلحة

التزمت الهيئة بالتواصل بشكل دوري مع أصحاب المصلحة لضمان تحديث استراتيجية التنمية المستدامة. وذلك من خلال الحفاظ على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة بشكل مستمر مع أصحاب المصلحة (الجدول 6-1). وتبرز أهمية هذا الجهد في التأكد من أن الموضوعات ذات الأهمية النسبية التي حددتها الهيئة تتماشى مع المجالات التي تهم أصحاب المصلحة.

وبالتالي، تشارك وتنظم الهيئة عددًا من الفاعليات والمؤتمرات واجتماعات الموائد المستديرة واجتماعات الخبراء، مما وفر فرصة للهيئة لتلقي مقترحات أصحاب المصلحة باستمرار للمضي قدمًا في تحديد أولويات الموضوعات ذات الأهمية النسبية.

ويوضح الجدول أدناه أصحاب المصلحة ذوو الأولوية لدينا والموضوعات التي تهم كل صاحب مصلحة، والتي تم تحديدها وفقًا لصلتها باستراتيجية الهيئة والمبادئ الدولية التي تتبناها.

الجدول 6-1: طريقة إشراك أصحاب المصلحة والموضوعات المطروحة

أصحاب المصلحة	قنوات الاتصال / التكرار	الموضوعات المطروحة
القطاع الخاص	مقابلات فردية المؤتمرات تقارير سنوية	-تمكين المرأة -إدخال أدوات التمويل الخضراء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان -تعزيز تقارير ESG
الاتحادات	اجتماعات نصف سنوية مع مجموعات محددة	- دمج تغير المناخ كخطر من مخاطر السوق المالية - استقرار السوق المالي - التقدم نحو الاقتصاد الدائري المصري
المنظمات والشبكات الدولية	اجتماعات ربع سنوية	- تعزيز الحوكمة المؤسسية وإعداد التقارير والمساءلة - تثقيف المؤسسات حول تغير المناخ

أصحاب المصلحة	قنوات الاتصال / التكرار	الموضوعات المطروحة
المؤسسات الحكومية ذات العلاقة	مقابلات فردية	- الشمول المالي - التحول إلى نظام التمويل المستدام - السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية -إنشاء وظائف خضراء
الأقسام الداخلية	اجتماعات الموظفين الشهرية التقارير الفصلية والسنوية	- زيادة تمثيل المرأة في القطاع المالي -بناء القدرات لدمج الاستدامة
الخبراء	اجتماعات ربع سنوية	-رفع الوعي حول تغير المناخ -خفض انبعاثات الغازات الدفيئة -الشراكة

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

بعد إجراء عملية تحديد الأولويات المحلية، وبعد مراجعة المؤسسات الرقابية المماثلة، ومراعاة توصية المنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO) لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، تم اختيار أربعة أهداف للتنمية المستدامة لتكون الأهداف ذات الأولوية، وهي العمل المناخي (الهدف رقم 13)، والمساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم 8)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم 12). هذا إضافة إلى عمل الهيئة المستمر لخلق المزيد من الشراكات والأطر التعاونية.

وتلا ذلك، إجراء مزيد من الدراسة والبحث لتحديد الغايات ذات الأولوية ضمن كل هدف من هذه الأهداف؛ للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة وفهمها بشكل أكبر.

الجدول 6-2: أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية

الهدف	الغاية ذات الأولوية
الهدف 13: العمل المناخي	الهدف 13.1. تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع المخاطر ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان. الهدف 13.2. دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني. الهدف 13.3. تحسين التعليم، وزيادة الوعي، والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف، والحد من الآثار والإنذار المبكر.
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف 8.10. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات المالية للجميع. الهدف 8.5. بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والأجر المساوي للعمل. الهدف 8.2. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، وذلك بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. الهدف 8.3. تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي والنمو على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	الهدف 5.5: ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الهدف 12.6. تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، على تبني ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير. الهدف 12.8. بحلول عام 2030، ضمان حصول الناس في كل مكان على المعلومات والوعي ذي الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المتناغمة مع الطبيعة.

الخطوة الرابعة: تحديد الأولويات والإفصاح عنها:

يتم تحديد الموضوعات الرئيسية ذات الأهمية النسبية، من خلال تحديد أولويات الموضوعات المثارة من ملاحظات أصحاب المصلحة ومشاركتهم، بناءً على صلتها باستراتيجية الهيئة وأولويات التنمية المستدامة ذات الأهمية النسبية المحددة مسبقًا (الجدول 6-2). وبالتالي، فإن هذه العملية تضمن أن الموضوعات الجوهرية المحددة لعام 2019 تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة ومع أفضليات أصحاب المصلحة.
يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يربط بين القائمة المختصرة للموضوعات الرئيسية التي اختارها أصحاب المصلحة بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للهيئة وأهدافها اللاحقة.

الجدول 6-3: ربط الموضوعات الرئيسية بأهداف الهيئة ذات الأولوية

الموضوعات ذات الأهمية النسبية القصوى	الأولوية	حدود الموضوعات	أهداف التنمية	الغايات
تقديم الأدوات المالية الخضراء	عالٍ / عالٍ	خارجي	8 و 13	8.10 ,13.3 ,13.2 ,13.1
الدور القيادي للمرأة في القطاع المالي	عالٍ / عالٍ	داخلي/خارجي	5 و 8	8.5 ,5.5
الترويج للاستهلاك والإنتاج المؤسسي	عالٍ / عالٍ	داخلي	12	12.6 ,12.7 ,12.1
تعزيز الحوكمة المؤسسية، والكشف عن ESG، وإعداد التقارير والمساءلة حول إدارة مخاطر تغير المناخ	عالٍ /متوسط	خارجي	12 و 13	13.3 ,12.8 ,12.6
الشمول المالي والحماية الاجتماعية	عالٍ /متوسط	خارجي	8	8.10 ,8.3
استقرار الأسواق المالية والشفافية والمساءلة	عالٍ /متوسط	خارجي	10	10.5
بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة	متوسط/ عالٍ	داخلي/خارجي	13	13.3
رفع مستوى الوعي بالتنمية المستدامة	متوسط/ عالٍ	داخلي/خارجي	12	12.8
إقامة شراكات لتسريع التنفيذ	متوسط/متوسط	داخلي / خارجي	17	17.17 ,17.16
تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة	متوسط/متوسط	داخلي/خارجي	13	13.1

واستخدمت مصفوفة الأولويات أدناه (الشكل 6-1) لتعكس ترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية، كما اختارها أصحاب المصلحة؛ حيث تعرض المصفوفة قضايا الاستدامة من خلال التباين بين بعدين: أحدهما هو أهمية القضية بالنسبة للهيئة، والثاني هو أهمية القضية بالنسبة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بفهمهم لاستراتيجية الهيئة ونطاق عملها.

كما هو موضح في مصفوفة الأولويات، فإن الموضوعات الثلاثة الرئيسية هي:

1. أدوات التمويل الخضراء.
2. قيادة المرأة في القطاع المالي غير المصرفي.
3. تشجيع الاستهلاك والإنتاج المؤسسي.

مصفوفة الأولويات:

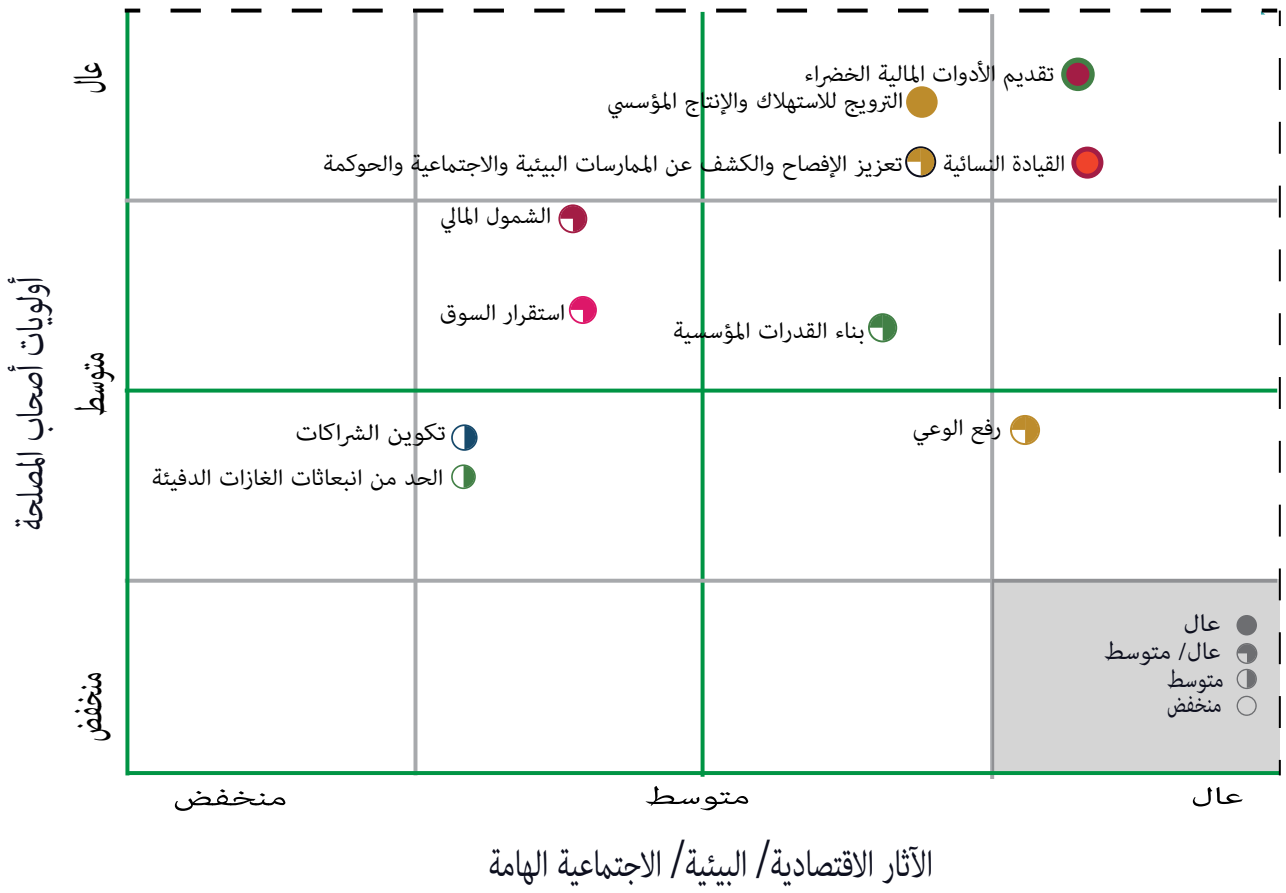

7. أهم معالم أداء الاستدامة

1. إدخال الأدوات المالية الخضراء
2. تمكين القيادات النسائية في القطاع المالي غير المصرفي
3. تعزيز الاستهلاك والإنتاج المؤسسي
4. ممارسات أخرى على المستوى المؤسسي
5. التكامل الإداري

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

أرشدتنا نتائج عملية تحديد الأهمية النسبية والموضوعات الجوهرية التي تم إجراؤها إلى التركيز على ثلاثة موضوعات أساسية هي:

إدخال الأدوات المالية الخضراء

تمكين القيادات النسائية في القطاع المالي غير المصرفي.

تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين

ومن هنا، بدأت إدارة التنمية المستدامة بالتركيز على هذه الموضوعات ذات الأولوية، وتمكنت من تحقيق نتائج ملموسة في الموضوعات المختارة.

ويسلط هذا القسم من التقرير الضوء على التقدم المحرز في تحقيق تلك الموضوعات. بالإضافة إلى ممارسات الاستدامة الأخرى التي اعتمدتها الهيئة في التحضير لإضافة موضوعات ذات أولوية نسبية جديدة ظهرت على مصفوفة الأهمية النسبية، باعتبارها أولوية متوسطة إلى أولوية عالية، كما هو موضح في الجدول 3-6.

1. إدخال الأدوات المالية الخضراء

السندات الخضراء

بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية في اتخاذ خطوات جدية نحو تمهيد الطريق أمام الأسواق المالية في مصر لتبني وتعزيز الأدوات المالية المستدامة والخضراء. وتعد السندات الخضراء من أكثر الأدوات المالية شيوعًا لتعزيز التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث يعد إصدارها أمرًا حيويًا لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتخفيف من مخاطر تغير المناخ؛ نظرًا لاستهدافها إتاحة التمويل للمشروعات الخضراء التي تتوافق مع الاشتراطات البيئية وتعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية المهددة بالنضوب؛ ومن المأمول أن تحدث السندات الخضراء نقلة نوعية في سوق رأس المال؛ وتحول التوجه التقليدي للمستثمرين من التركيز فقط على العوائد النقدية والمالية إلى القضاء على التدهور البيئي كجزء من العوائد واحتساب المكاسب الاجتماعية والبيئية ضمن العوائد على الاستثمارات.

اللوائح والتشريعات:

بادرت الهيئة بإدخال السندات الخضراء في السوق المالية المصرية، من خلال إصدار القواعد التي تسهل وتحفز سوق رأس المال على الاستثمار في السندات الخضراء. وبناء على ذلك، أصدرت الهيئة ثلاثة قرارات لمجلس الإدارة لإنشاء وتنظيم الإصدار الأول الذي طال انتظاره للسندات الخضراء في سوق رأس المال المصري، وهي:

قرار مجلس الإدارة رقم 113 لعام 2019

والذي يحدد القائمة الأولية للمراقبين البيئيين الدوليين للمشروعات الخضراء. ويعتبر هذا القرار مرجعًا أوليًا للشركات المهتمة بإصدار الأدوات المالية الخضراء. وتشمل القائمة أفضل 11 جهة تحقق من الجهات العالمية ذات أعلى حصص في السوق الدولية.

قرار مجلس الإدارة رقم 127 لعام 2019

بشأن إنشاء سجل للمراقبين البيئيين المحليين المستوفين لمعايير الهيئة والمؤهلين للرقابة على المشروعات الخضراء. وتم إصدار هذا القرار لدعم إصدار السندات الخضراء في مصر وخلق سوق محلي من المدققين البيئيين المستقلين، من أجل تسهيل إصدار السندات الخضراء في مصر، وحتى لا يقتصر إصدار السندات الخضراء على الشركات الكبيرة فقط. ويساعد هذا القرار في تحديد المتطلبات اللازم توافرها في الخبراء المحليين ليكونوا جهات تحقق مستقلة تعمل على إثراء السوق المحلية وخلق كوادر وخبراء محليين.

قرار مجلس الإدارة رقم 141 لعام 2019،

بشأن حوافز السندات الخضراء، والذي تضمن إعفاء مصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل خدمات الهيئة (الاكتتاب العام 0.5 / 1000 من قيمة الإصدار -الاكتتاب الخاص: 0.25 / 1000 من القيمة الإصدار)، كخطوة نحو تزويد السوق بحوافز مالية وتعزيز إصدار السندات الخضراء؛ حيث تحرص الهيئة على دعم جميع أدوات السوق الخضراء لزيادة حصتها بين الأدوات المالية الأخرى

الحوار والتوعية بالمشاركة:

تعقد الهيئة بشكل دوري عددًا من الندوات وورش العمل والموائد المستديرة لخلق حوار مستمر بينها وبين أصحاب المصلحة؛ لضمان أن الجهود التي تبذلها - فيما يتعلق بالتمويل المستدام - تخدم على نحو أفضل مصالح السوق وأصحاب المصلحة، على النحو التالي:

• في إطار إعداد أول دليل للسندات الخضراء المصرية الـذي يـزود المستثمرين المحليين والدوليين بكافة التفاصيل المتعلقة بالخطوات الخاصة بإصدار السندات الخضراء والتعريفات المتعلقة بها - عقدت الهيئة جلسة استشارية لمجموعة من الخبراء في مجالات الاستدامة ضمت مسؤولين من وزارة البيئة، وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية معنية بشؤون البيئة في 26 ديسمبر 2019.

وكـان هذا هو الاجتماع الأول لسلسلة من الاجتماعات لمناقشة رؤيـة الهيئة في وضع خريطة لتصنيف المشروعات الخضراء Green Projects Taxonomy، والذي يقترح تصنيفها في ثلاث فئات: مشروعات منخفضة الانبعاثات الكربونية، ومشروعات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثـاره، ومشروعات تستهدف على وجه التحديد حفظ التنوع البيولوجي الأرضي وحمايته.

حيث عرض الخبراء وجهات نظرهم بشأن التصنيف المقترح للمشروعات الخضراء، مؤكدين على الحاجة الحقيقية إلى دليل يساعد العديد من الشركات - التي تؤمن بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع - على استثمار أموالها في تمويل المشروعات الخضراء. وقد كان ضمن الحضور أكثر من 20 خبيرًا من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل: وزارة البيئة وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وعدد من خبراء تغير المناخ والتنمية المستدامة، والشركات الاستشارية البيئية من القطاع الخاص.

• استمرارًا لاستراتيجية الهيئة وسعيها الدؤوب لإدخال أدوات وممارسات التمويل المستدام إلى السوق المصري، تم عقد اجتماع للخبراء بعنوان "التفكير خارج الصندوق: طرق لتعزيز الوصول إلى التمويل المستدام ومشاركة القطاع الخاص المقابلة". وعُقد هذا الاجتماع في 2 يوليو 2019 بالشراكة والتنظيم المشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وتحت رعاية الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة، وهو الاجتماع الأول من نوعه الذي تستضيفه جهة حكومية، وحضره نحو 16 خبيرًا.
واستهدف اجتماع الخبراء والقادة الشباب في مجال الاستدامة؛ لبدء حوار حول آليات مشاركة القطاع الخاص في التمويل المستدام والأدوات التي يمكن استخدامها. وكانت النتيجة الرئيسية للاجتماع توصية لصياغة وإطلاق خارطة طريق تمويل مستدام للقطاع المالي غير المصرفي في مصر.

• في خطوة لإطلاق سلسلة من الندوات حول مبادئ الاستدامة وتطبيقاتها في مصر، وفي 28 فبراير 2019، عقدت الهيئة ورشة عمل تحدث خلالها السيد مارك هال، كبير مستشاري المنظمة الدولية للمراكز المالية من أجل الاستدامة والمدير التنفيذي السابق للمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ودارت حول التمويل الأخضر المستدام. وحضر ورشة العمل أكثر من 45 ممثلاً عن الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي. وقدم السيد مارك هال عرضًا تمهيديًا حول المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة وناقش التحديثات العالمية حول الأدوات المالية الخضراء والمستدامة.

• كجزء من جهودها للتوعية، قامت الهيئة بالمشاركة في العديد من لجان المؤتمرات حول التمويل المستدام وأهميته، من أجل رفع مستوى الوعي وعـرض التطورات التشريعية الحالية التي تقوم بها الهيئة.
وتشمل هذه المؤتمرات الدورة الثالثة من أسبوع الاستدامة العربي الذي عقد في الفترة من 3 إلى 6 نوفمبر 2019 ومؤتمر "التحول نحو الاقتصاد الأخضر" الذي عقد في 29 سبتمبر 2019 والذي نظمته CSR Arabia.

التأمين المستدام:

على الصعيد العالمي وبسبب التأثير السلبي لتغير المناخ، لم يعد التأمين يقتصر على تغطيته التقليدية للحياة والممتلكات. لقد أصبحت الأدوات التأمينية واحدة من الأدوات المالية الرئيسية التي تحفز الشمول المالي وتساهم في التنمية المستدامة. وقد بدأت شركات التأمين في إيلاء المزيد من الاهتمام لمخاطر تغير المناخ، والتأمين الجزئي، وحماية الفئات المهمشة من المخاطر الطبيعية والنتائج الاقتصادية المترتبة عليها.
وكجزء من استراتيجية الهيئة في أن تصبح كيانًا رائدًا محليًا ودوليًا في دمج الممارسات الجديدة التي من شأنها تعزيز التمويل المستدام وفي نهجها للقيادة بالقدوة، فقد شرعت الهيئة في توجيه جهودها للاستدامة إلى قطاع التأمين المصري.

لذا بدأت الهيئة برفع مستويات الوعي حول التأمين المستدام، وتشجيع التبني الطوعي له، استعدادًا لإصدار اللوائح المنظمة لسوق التأمين المصري، من خلال اتخاذ المبادرات وعقد الفاعليات التالية:

• عقدت نـدوة حـول "إمكانية دمج الاستدامة في قطاع التأمين" في 24 مارس 2019 بمقر الهيئة، حاضر فيها الدكتور حسين أباظة، خبير التنمية المستدامة، بحضور ممثلي نحو 35 شركة تأمين. ودارت الندوة حـول إدخـال أدوات تأمينية جديدة محتملة لمواجهة مخاطر تغير المناخ والتي يمكن أن تتبناها الـشركـات. بالإضافة إلى ذلـك، أعلنت الأستاذة سينا حبوس رئيس إدارة التنمية المستدامة ومستشارة رئيس الهيئة للتنمية المستدامة عن مبادرة الدعم الفني للاستدامة التي تقدمها الإدارة، والتي تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية للشركات المهتمة بالتبني الطوعي

نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية أول فاعلية لسوق التأمين في المنطقة في 7 مايو 2019، وذلك بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين (IFE)، ومبادئ الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة التأمين المستدام (PSI).

حضرها كبار المديرين التنفيذيين لأصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة التأمين وحوالي 30 من الرؤساء التنفيذيين لشركات التأمين في مصر، والتي أسفرت عن الإعلان عن البدء في صياغة الاستراتيجية القومية للتأمين المستدام، والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة العربية وأفريقيا، وكذلك وضع خارطة طريق للقطاع. والتي تهدف إلى إنشاء خطة عمل تستند إلى حالة السوق من أجل تضمين مبادئ التأمين المستدام في صناعة التأمين.

لذا قامت الهيئة بتشكيل لجنة للتأمين المستدام لدعم صياغة تلك الاستراتيجية، حيث تركز اللجنة على عدد من الموضوعات مثل زيادة الوعي، وتحديد احتياجات القطاع الخاص والعقبات التي قد تواجهه لاعتماد مبادئ التأمين المستدام، وتسليط الضوء على أفضل ممارسات الاستدامة وخلق نموذج من شركات القطاع الخاص لتقديم المثل للسوق. وتأتي هذه اللجنة بالتعاون بين الهيئة، والاتحاد المصري للتأمين، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وممثلين عن بعض شركات التأمين العاملة في مصر.

تم عقد اجتماعين للجنة في النصف الثاني من عام 2019، وبناءً على توصياتها، تم إعداد دراسة لتقييم احتياجات القطاع بالتعاون بين الهيئة واتحاد التأمين المصري، وتم إرسال التقييم عبر الإنترنت لجميع شركات التأمين العاملة في السوق المصري كخطوة أولى في إعداد الاستراتيجية. ويهدف التقييم إلى الوقوف على حالة السوق ومدى معرفته بمبادئ التأمين المستدام.

• وفي الوقت نفسه، وبدعم من الهيئة، شكل الاتحاد المصري للتأمين لجنة للتنمية المستدامة لبدء التخطيط واتخاذ الخطوات نحو دمج الاستدامة في قطاع التأمين.

تم عقد ندوة تدريبية حول التنمية المستدامة لموظفي الاتحاد المصري للتأمين؛ للتعريف بدور قطاع التأمين في دعم الجهود العالمية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستثمارات الخضراء. وعقدت الندوة في 19 مايو 2019 بحضور 15 من موظفي الاتحاد المصري للتأمين.

تحت رعاية الهيئة أيضًا، وفي الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر 2019، شاركت الهيئة - ممثلة في رئيسها ومستشار التنمية المستدامة لها - في فعاليات المؤتمر السنوي للاتحاد المصري للتأمين، ملتقى شرم الشيخ؛ حيث تم إلقاء الضوء على جهود الهيئة في تعزيز التأمين المستدام، وما يتم من إجراءات لتشجيع شركات التأمين على تبني ممارسات التنمية المستدامة طواعية، والاعتراف بأهمية حساب مخاطر تغير المناخ للصناعة.

احتفلت الهيئة بمرور عشرة أعوام على تأسيسها كهيئة رقابية موحدة للقطاع المالي غير المصرفي الذي احتفل أيضا بمرور ثمانين عاماً في خدمة الاقتصاد المصري، حيث شهدت حضور شخصيات بارزة معروفة في سوق المال ومجال التنمية المستدامة، وتضمنت العديد من الجلسات النقاشية المتعلقة بالأداء والتطورات في القطاع المالي غير المصرفي.

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

10 years
ANNIVERSARY

وخلال الاحتفالية قام الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين - نائب الرئيس الأول لمجموعة البنك الدولي- بإدارة الجلسة الثانية والتي تركزت حول "حشد التمويل لتسريع التنمية المستدامة والنمو الاحتوائي" بمشاركة الأستاذ/ علاء الزهيري - رئيس الاتحاد المصري للتأمين - والسيد/ مارك هال – كبير مستشارين - شبكة المراكز المالية للاستدامة، والسيد/ نيكولاس فيرزي - المدير العام ورئيس البحوث بالمجلس العالمي للمعاشات التقاعدية. حيث سلط النقاش الضوء على التحديات العالمية والمحلية لتحسين التمويل المستدام والنمو الاحتوائي. وقدمت المناقشة نماذج واتجاهات سائدة في إدارة التمويل المستدام، والدور المتوقع لهيئات الرقابة المالية والمنظمات الدولية في إعادة توجيه رأس المال نحو التمويل المستدام، كما تضمنت المناقشة عرضًا لرؤية قطاع التأمين المصري، ودمج مبادئ الاستدامة في خطط الأداء وخاصة في استثمارات القطاع.

2. تمكين القيادات النسائية في القطاع المالي غير المصرفي

يتعلق الموضوع الثاني بالمساواة بين الجنسين مدعومًا بإيمان الهيئة، بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة مع تهميش نصف السكان؛ نظرًا لأن الهدف رقم 5 هو أحد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية الرئيسية للهيئة، فقد تم بذل العديد من الجهود لتحسين وضع المرأة في القطاع المالي غير المصرفي؛ حيث إن الزخم في زيادة عدد أعضاء مجالس الإدارة من السيدات في الشركات هو توجه عالمي دعمه العديد من الأبحاث الاقتصادية، التي أفادت بأن التنوع بين الجنسين في مجالس إدارات الشركات يؤدي إلى مزيد من الربح والإبداع والنمو.

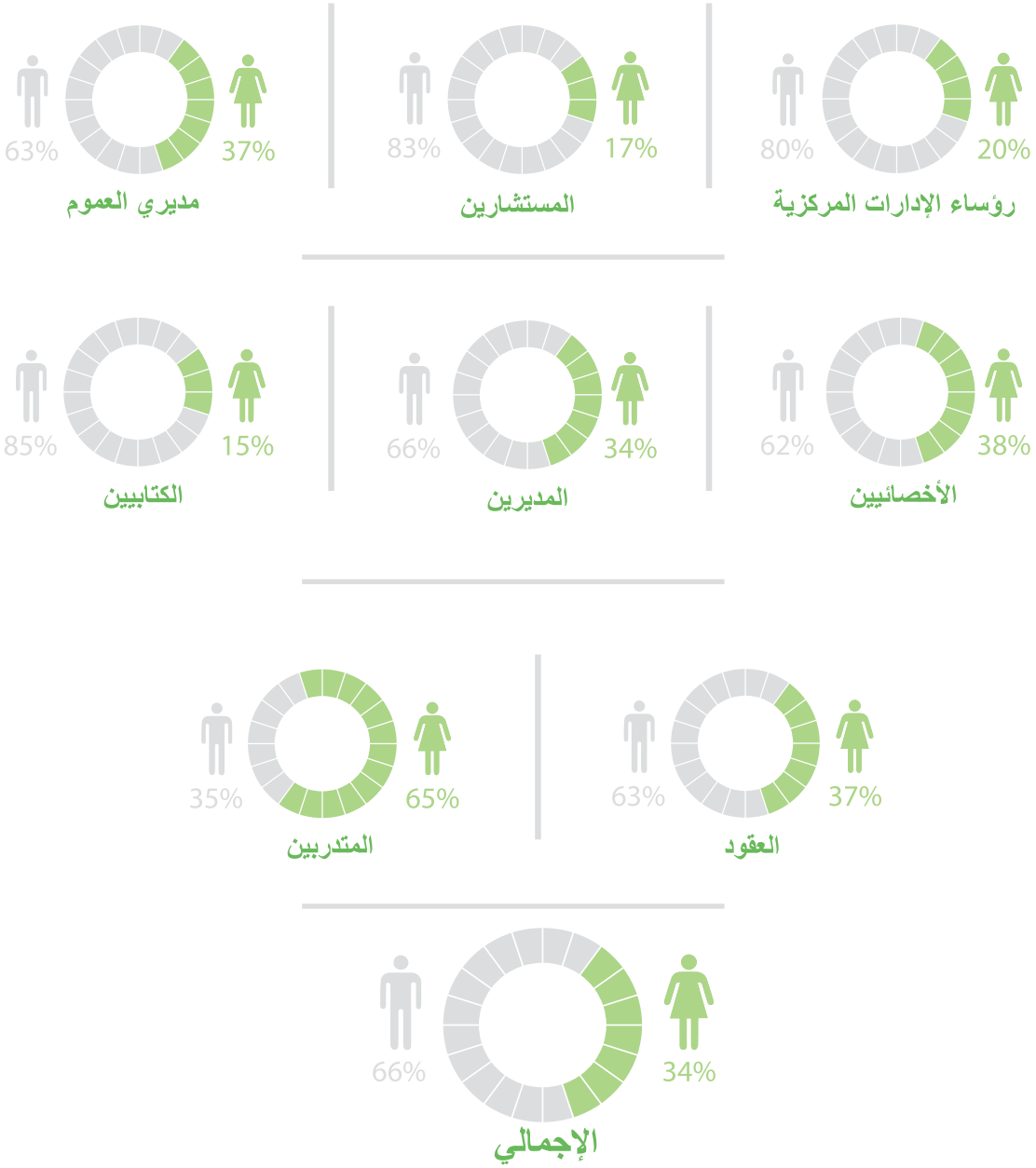

وعلى مستوى القطاع المالي غير المصرفي:

أعلنت الهيئة في سبتمبر 2019، عن قرارات جديدة تتضمن إدخال تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية؛ لضمان تمثيل المـرأة في مجلس إدارة الشركات؛ حيث صدر القراران رقما (123 و124) لعام 2019 اللذان يشترطان أن يكون لكل من الشركات المدرجة والمؤسسات المالية غير المصرفية عنصرًا واحدًا نسائيًا على الأقل في مجلس الإدارة بحلول نهاية عام 2020. ويعكس القراران النهج الاستباقي الذي تتبعه الهيئة العامة للرقابة المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الإناث في القطاع المالي غير المصرفي.

ويعد هذا التوجه - والذي حصل على تأييد جماعي من كافة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني - هو الأول من نوعه في مصر. ومن المتوقع أن يساهم في تحقيق استراتيجية 2030 للمرأة؛ والتي تتطلب أن تشغل النساء 30٪ من إجمالي المناصب الإدارية العليا بحلول عام 2030.

ووفقًا لتقرير المرصد السنوي للمرأة الذي تعده الجامعة الأمريكية بالقاهرة، هناك 256 امرأة فقط في المجالس التنفيذية، والتي تمثل 9٪ فقط من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة في مصر. وتعد الشراكة بين الهيئة العامة للرقابة المالية ومرصد الجامعة الأمريكية بالقاهرة شراكة هدفها العمل على توفير التدريب اللازم لبناء القدرات للمديرات الماليات المحتملات والمرتقبات في القطاع المالي غير المصرفي.

وفي مساهمتها السنوية لتقرير المرأة عن السوق المصرية الصادر عن مرصد الجامعة الأمريكية، تظهر البيانات التي أصدرتها الهيئة فيما يخص القطاع المالي غير المصرفي ما يلي:

إحصائيات السيدات العاملات بالقطاع المالي غير المصرفي	
نسبة النساء في مجالس الإدارات	11%
30% أو أكثر من النساء في مجلس الإدارة	13%
0% تمثيل نسائي في مجلس الإدارة	57%
3% أو أكثر من النساء في المجلس	4%

وعليه، تم إصدار القرار الخاص بتمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات من الهيئة؛ لتعزيز هذه النسبة المئوية والمشاركة بقوة في تحقيق أجندة 2030 في هذا الجزء الحيوي، حيث تشرف الهيئة على قطاع مالي حيوي يمثله ما يربو عن 900 شركة.

وعلى المستوى الداخلي للهيئة:

لم تتوقف جهود الهيئة العامة للرقابة المالية عند السوق الخارجي فقط؛ وإنما تعمل إدارة الهيئة على تمكين المرأة داخليًا أيضًا، حيث:

- استضافت الهيئة الدكتورة غادة هويدي - عميد مشارك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - لعقد ورشة عمل حول "تمثيل المرأة في مجالس الإدارات"؛ لمناقشة المكاسب الاقتصادية لتمكين المرأة وتشجيع النساء العاملات في الهيئة على زيادة مشاركتهن في المناصب القيادية. واستهدفت الندوة التي عقدت بمقر الهيئة في 11 سبتمبر 2019 العاملات في المناصب العليا وكذلك اللاتي يطمحن إلى أن يحتلين مكانة رائدة بين موظفي الهيئة. وقد حضر الندوة ما يقرب من 200 مشاركة، ناقشن فيها كيف يمكن للمرأة أن تصبح عضوة في مجلس الإدارة وأن تشغل مناصب قيادية عليا. وأثمرت هذه الندوة - بجانب دورها التثقيفي - عن تعاون بين الجامعة الأمريكية والهيئة العامة للرقابة المالية، فيما يتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لمرصد الجامعة، فيما يتعلق بإجمالي عدد النساء في مجالس إدارة الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي. وجاء هذا التعاون كخطوة أولى لتزويد النساء اللاتي يتقلدن مناصب قيادية بالتدريبات اللازمة لمساعدة ودعم صعود النساء الناجحات في مجالس إدارة الشركات خلال شراكة بين معهد المديرين المصري والجامعة الأمريكية.

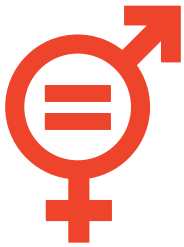

- **تعمل الهيئة أيضًا على مقاربة نسبة عدد الإناث إلى الذكور الحالية بين العاملين بها، من خلال توظيف المزيد من الإناث. وهو ما يمكن ملاحظته عند النظر لأعداد المتدربين الجدد، حيث إن نسبة 65% منهم من السيدات. ومن الجدير بالذكر أنه على غرار المؤسسات الأخرى في مصر، وطبقاً لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور المصري، فإنه لا توجد فجوة في الرواتب بين الموظفين من الذكور والإناث.**

3. تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام

تركيب نظام توفير المياه

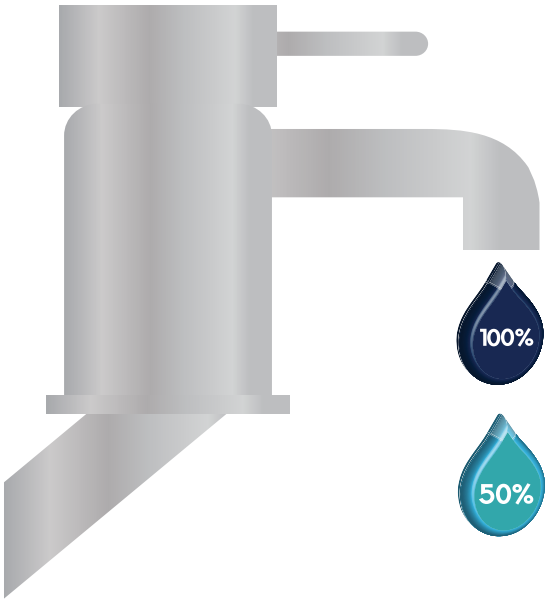

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بتركيب نظام توفير مياه في مبناها بالقرية الذكية؛ حيث قام هذا النظام بتوفير حوالي 50٪ من إجمالي حجم المياه المستهلك، ويأتي ذلك تماشيًا مع التزام الهيئة بتطبيق معايير الاستدامة ومبادئها، وترشيد استهلاك الموارد وتحويل مبنى الهيئة إلى مبنى مستدام كجزء من استراتيجيتها نحو الاستدامة.

مشروع الهيئة لتدقيق الطاقة بالشراكة مع وزارة الطاقة والكهرباء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

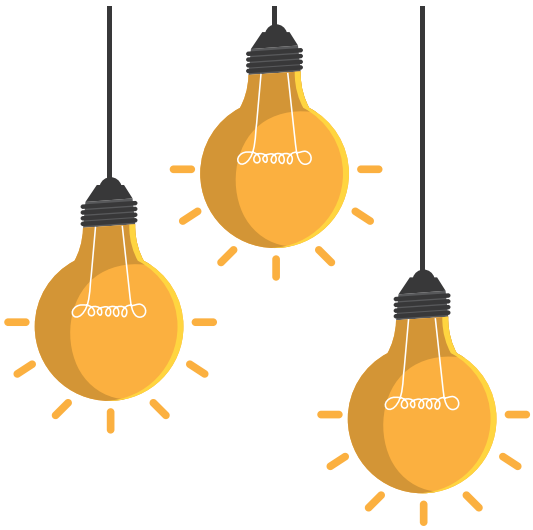

استضافت إدارة التنمية المستدامة ممثلين عن مشروع تحسين وكفاءة الطاقة للإضاءة والأجهزة (GEF)، ووزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لتقييم وتحسين كفاءة أنظمة الطاقة والإضاءة في مبنى الهيئة بالقرية الذكية. وقام ممثلو المشروع بفحص أنظمة الإضاءة في المبنى كخطوة أولية لتحسين معدلات الاستهلاك؛ حيث تعتبر هذه الخطوة تنفيذًا واضحًا لاستراتيجية الاستدامة لتحويل المبنى إلى مبنى مستدام.

رفع مستوى الوعي

أجرت إدارة التنمية المستدامة سلسلة من الندوات التوعوية لجميع موظفي الهيئة لتقديم التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها. وتناولت ورش العمل قضايا التنمية المستدامة وتأثيرات تغير المناخ وأدوات التمويل الخضراء والتأمين المستدام. ويأتي هذا جنبًا إلى جنب مع خطة إدارة التنمية المستدامة لتحويل مبنى الهيئة إلى مبنى مستدام.

• عقدت إدارة التنمية المستدامة تسع ندوات حول التنمية المستدامة للعاملين بالهيئة، قدمتها السيدة سينا حبوس - مستشارة رئيس الهيئة للتنمية المستدامة ورئيس إدارة التنمية المستدامة - وذلك للتعريف بمصطلح التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها، كما عرضت الندوات استراتيجية الإدارة للفترة القادمة والخطوات المتخذة في عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية. وقد حضر تلك الندوات ما يقرب من 700 من موظفي الهيئة.

• تم عقد ورشتي عمل للعاملين بقطاع الخدمات المعاونة والصيانة بالهيئة حول الاستهلاك المستدام. وفي هذا الصدد، قام فريق إدارة التنمية المستدامة بشرح أهمية وتأثيرات أنماط الاستهلاك الفردية على البيئة، خاصة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه؛ بهدف ترسيخ أنماط سلوكية جديدة وتوضيح أهمية السلوكيات الفردية والشخصية، والتي يمكنها أن تحدث فارقًا إيجابيًا إذا ما تم مراعاتها في حياتنا اليومية. وقد حضر الورشة 100 من العاملين بهذا القطاع.

• أجرت إدارة التنمية المستدامة برنامجًا تدريبيًا يومي 3 و4 سبتمبر 2019 بالتعاون مع شركة باتريوت لاستشارات التنمية المستدامة، تحت عنوان "الطريق إلى الاستدامة" لعدد 30 مرشحًا مختارين من العاملين بالهيئة يمثلون جميع القطاعات. حيث تم تغطية العديد من الموضوعات بما في ذلك تعريف التنمية المستدامة ونطاقها، وأهدافها، وعملية توطين أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وأفضل الممارسات الدولية، وتقارير GRI والعديد من الموضوعات الأخرى ذات الصلة.

• عقدت إدارة التنمية المستدامة ورشة عمل توعوية حول التنمية المستدامة في 15 سبتمبر 2019، استهدفت الصحفيين الاقتصاديين المهتمين بتغطية أخبار القطاع المالي غير المصرفي. وبحضور حوالي 30 صحفيًا مشاركًا، تم تقديم عرض توضيحي حول التمويل المستدام وأهداف التنمية المستدامة والأثر البيئي والاقتصادي لتغير المناخ وأهمية دمج المخاطر البيئية في استراتيجيات الشركات.

• تم تنظيم ورشة عمل حول مبادئ الاستدامة لـ 30 متدربًا جديدًا بالهيئة. وفي هذه الندوة، أوضحت رئيسة إدارة التنمية المستدامة السيدة سينا حبوس أهمية التنمية المستدامة، وكيف تقوم مبادئها بإعادة تشكيل الاقتصاد الدولي إلى اقتصاد أكثر مسئولية تجاه البيئة. كما تطرقت إلى مساعي الهيئة لدمج الاستدامة في جميع القطاعات المالية غير المصرفية.

• بدأت إدارة التنمية المستدامة حملة داخلية للتوعية عن طريق "نصيحة الأسبوع" في مارس 2019؛ حيث ترسل الإدارة معلومات ونصائح أسبوعية حول عادات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كما تقدم الاتجاهات والإحصاءات العالمية حول الاستدامة، في خطوة من شأنها الحفاظ على مشاركة موظفي الهيئة بشكل مستمر في حملات التوعية الخاصة بالاستدامة، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعلومات ذات الصلة التي يمكنهم استخدامها في مكان العمل وفي المنزل لإدارة استهلاك المياه والطاقة بشكل أفضل وتثقيف الآخرين للقيام بنفس الشيء.

4. ممارسات أخرى على المستوى المؤسسي

برنامج المسؤولية الاجتماعية

كمبادرة رائدة في القطاع الحكومي، شكلت الهيئة لجنة المسؤولية المجتمعية، والتي هي مزيج من موظفي إدارة التنمية المستدامة و20 متطوعًا من العاملين بالهيئة، وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة استراتيجية طموحة لأول برنامج للمسؤولية المجتمعية للهيئة. وتهدف تلك الاستراتيجية إلى رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة، وكذلك نشر فكرة أهمية السلوكيات الفردية بين الجمهور الداخلي والخارجي ولدى الأجيال الشابة. وبناء على ذلك، تم تقسيم المتطوعين إلى أربع مجموعات رئيسية تشمل (مشروع توعية طلاب المدارس، ومشروع توعية طلاب الجامعات، ومشروع التشجير، ومشروع حملة التوعية الداخلية). وقدمت الاستراتيجية برنامجًا تفصيليًا لكل مجموعة ليتم تنفيذه في عام 2020.

تحفيز بيئة العمل

• امتثالاً لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، افتتحت الهيئة في أوائل سبتمبر 2019 قاعة تدريب رياضية في مقرها الرئيسي، في سياق تحسين بيئة العمل والسماح بخلق بيئة عمل إيجابية ولائقة لموظفيها تدعم روح الولاء بين العاملين. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الهيئة مدربًا متخصصًا للإشراف على ممارسة واستخدام المعدات الرياضية في صالة الألعاب الرياضية لتجنب الإصابات، مع تخصيص أيام وأوقات خاصة للعاملات السيدات.

• وكتقليد جديد من نوعه، أقامت الهيئة احتفالاً لتكريم المتفوقين دراسيًا من أبناء العاملين في جميع مستوياتهم التعليمية، بدءًا من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، وكذلك الحاصلين على درجات عليا كالماجستير والدكتوراه أو ما يعادلهما. وخلال الاحتفال، تم تقديم عرض توضيحي للتنمية المستدامة كمفهوم، وتسليط الضوء على مبادئها وأهدافها، والتدابير التي يمكن تطبيقها لتعزيز الاستدامة على المستوى المؤسسي للهيئة، وتحويل مقر الهيئة إلى مقر أكثر استدامة، كما تمت دعوة أبناء العاملين ليكونوا جزءًا من برنامج المسؤولية الاجتماعية للهيئة، ومن ثم سفراء لها في مدارسهم وجامعاتهم.

• في خطوة نحو إعادة النشاط الرياضي للعاملين، فاز فريق كرة القدم الخماسية للهيئة بكأس الدورة الرمضانية الثامن لكرة القدم، في مسابقة شارك فيها عدد من شركات التأمين العاملة في السوق المصري، واستحق فريق الهيئة العامة للرقابة المالية الكأس بعد فوزه على فريق مصر للتأمين في المباراة النهائية.

المجتمع المدني والمسؤولية المجتمعية للشركات

• انطلاقًا من إيمانها بالمسؤولية الاجتماعية والدور الحيوي لشركات التأمين التكافلي في خدمة المجتمع، تم تشكيل لجنة بقرار من رئيس الهيئة والتي اجتمعت لوضع آليات للتصرف في أرصدة الفائض المستحق لحملة وثائق التأمين (المشتركين) بشركات التأمين التكافلي، والذي مر أكثر من 3 سنوات على استحقاقه؛ حيث اتفقت اللجنة على الالتزام بعدد من المعايير عند التبرع، جاء في مقدمتها أن يقتصر التبرع على الكيانات القانونية المسجلة والخاضعة لرقابة الدولة، وكذا الحالات الإنسانية والمرضية للعاملين بالشركات وأسرهم، مع مراعاة تحديد الجهات التي يؤول لها التبرع بناءً على ترتيبها حسب "الأكثر احتياجًا".

التكامل الإداري

بالرغم من أن إطار عمل إدارة التنمية المستدامة تحدده مصفوفة الأولويات ومؤشرات الأداء الرئيسية والتي تأتي تحت مظلة الهدف الثاني من استراتيجية الهيئة الشاملة 2018-2022، إلا أن دور الإدارة لم يقتصر على العمل على الموضوعات ذات الأولوية فقط؛ ولكنه امتد إلى تقديم الاستشارات إلى الإدارات الأخرى في الهيئة حول قضايا الاستدامة الأخرى المدرجة في استراتيجية الهيئة، مثل الشمول المالي واستخدام التحول الرقمي من أجل الاستدامة.

ونظرًا لأن إدارة التنمية المستدامة هي إدارة تتداخل أدوارها مع باقي الإدارات بالهيئة، فهي مسؤولة عن مساعدة قطاعات سوق المال، والتأمين، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي والتخصيم، لتبني مبادرات منها، مبادرة الشمول المالي، ومبادرة التأمين المستدام. هذا فضلاً عن العمل عن قرب مع إدارة الموارد البشرية لتبني مبادرات الاستدامة التي تتوافق مع استراتيجية الهيئة، وتوجيهها إلى دمج الأفراد ذوي القدرات الخاصة، وزيادة معدلات العاملين الجدد من النساء وغيرها.

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

8. الشراكات الاستراتيجية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

من ناحية أخرى، تولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا لتعزيز وجودها الوطني والدولي. كما انضمت إلى عدد من المبادرات والمنصات والشبكات الدولية، واضعة في الاعتبار منهج تبادل المعرفة وتبادل المعلومات وبناء الوعي العالمي لممارسات الاستدامة وفتح فرص جديدة للشراكات.

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

- فازت مصر ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، محتفظة بمقعدها للفترة الثالثة على التوالي 2018-2020.
- شاركت الهيئة في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)؛ حيث استعرض المؤتمر التحديات والفرص الناشئة عن تبني وتطبيق سياسات مستدامة في سوق رأس المال، من خلال استعراض تجارب البلدان التي تطبق هذه السياسات، ومنها دولة المغرب.
- شارك رئيس الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة IOSCO ومؤتمره السنوي؛ حيث ناقش المؤتمر الوضع الحالي لأسواق رأس المال الدولية، والمخاطر المتوقعة، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر، وبعض الشؤون الإدارية للمنظمة.
- المشاركة في الاجتماع والمؤتمر السنوي لمنظمة IOS-CO للتنمية والأسواق الناشئة(GEMC) . وركز الاجتماع على مناقشة أفضل الطرق لتوجيه التمويل المستدام؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية.
- انضمت الهيئة إلى شبكة التمويل المستدام (SFN) التي تأسست في عام 2018، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 2019. وقد حضرت السيدة سينا حبوس - رئيسة إدارة التنمية المستدامة ومستشارة رئيس الهيئة كممثلة للهيئة العامة للرقابة المالية - الاجتماع الأول للشبكة في 19 يونيو 2019 في ستوكهولم بالسويد. وناقش الاجتماع أنشطة الشبكة بين هيئات الرقابة على الأسواق المالية، وهيئات وضع المعايير وسوق التمويل المستدام. وقد تضمنت الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها التأثير على نماذج أعمال الشركات وإدارة مخاطر وتطوير الأعمال المستدامة، وتأثير عوامل الاستدامة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار، وتقارير الشركات حول الاستدامة، ودور الهيئات الرقابية في كل من هذه الموضوعات.

الشراكة المتوسطية لهيئات سوق المال MPRS:

• انضمت الهيئة العامة للرقابة المالية إلى شراكة البحر المتوسط لهيئات سوق المال عام 2009، وتم انتخابها رئيسًا للفترة 2018-2020. وتهدف تلك الشراكة إلى تطوير جهود التعاون لتعزيز قوة الأطر الرقابية الوطنية وللترويج لحماية المستثمرين والتمويل المستدام.

البنك الدولي:

• شارك رئيس الهيئة الدكتور محمد عمران، في مائدة مستديرة بعنوان "الوصول إلى سوق رأس المال للاستثمار طويل الأجل" التي عقدت على هامش اجتماعات الربيع السنوية(Spring Meetings) لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2019. وخلال هذه الفاعلية، اقترح د. عمران مبادرة لإنشاء مركز إقليمي للتمويل المستدام في الشرق الأوسط وأفريقيا.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

• انطلاقًا من إيمانها بأن تغير المناخ سيغير وجه النظم المالية العالمية، شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التمويل الأخضر والاستثمار؛ لإقامة شراكات وتبادل المعرفة مع خبراء عالميين حول طرق دعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال التمويل المستدام. وانعقد المؤتمر في مركز المؤتمرات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس يومي 29 و30 أكتوبر 2019.

شبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S):

• في يونيو 2019، انضمت الهيئة العامة للرقابة المالية إلى الشبكة الدولية للمراكز المالية للاستدامة (شبكة FC4S) وأصبحت العضو السادس والعشرين. وتهدف هذه الشبكة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأولويات المشتركة لتسريع التوسع في التمويل الأخضر والمستدام. وتتمثل الرؤية طويلة المدى للشبكة في النمو العالمي السريع للتمويل الأخضر والمستدام عبر المراكز المالية في العالم، مدعومًا باتصال دولي معزز وإطار للنهج التشاركي. وفي نفس العام، أصبحت الهيئة أيضًا لاعبًا محوريًا في دعم البرنامج الأفريقي الذي بدأته الشبكة، وتناقش باستمرار الخطوات المستقبلية لتعزيز التمويل المستدام في إفريقيا، والبناء على المعرفة التي اكتسبها الأعضاء الآخرون في الشبكة الأوروبية والأسيوية.

الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC:

أصبحت الهيئة عضوًا في الميثاق العالمي للأمم المتحدة في 2018. وقد تم العمل حتى عام 2019 على دعم واستخدام مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة في جدول أعمال الاستدامة. كما بدأت الهيئة بدعوة للمشاركة موجهة للشركات الخاضعة لرقابتها للانضمام إلى المبادرة.

وتتعهد الهيئة بالمشاركة والانخراط في الاتفاق العالمي بالطرق التالية:

- تشجيع الأسواق المالية غير المصرفية التي تخضع لرقابتها للمشاركة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة.
- الانخراط مع الشبكة المحلية للميثاق العالمي في مصر.
- استضافة فعاليات الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

منتدى التأمين المستدام SIF:

أصبحت الهيئة عضوًا في منتدى التأمين المستدام (SIF) في مارس 2019، وهو منتدى رفيع المستوى يضم العديد من الهيئات الرقابية في العالم. وتعتبر هيئة الرقابة المالية المصرية هي ثاني هيئة عربية وثالث هيئة أفريقية تشارك في المنتدى، والذي كان يهدف إلى تعزيز فهم هيئات الرقابة على التأمين لمبادئ التأمين المستدام والاستجابة لتحديات وفرص الاستدامة في أعمال التأمين، مع التركيز على الأبعاد البيئية، بما في ذلك تغير المناخ.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المبادرة المالية (UN-EP-FI) ومبادئ التأمين المستدام (PSI)

انضمت الهيئة العامة للرقابة المالية في يناير 2019، إلى المبادرة المالية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNIP FI ومبادرة مبادئ التأمين المستدام. وشارك رئيس الهيئة د. محمد عمران في المائدة المستديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول أفريقيا والشرق الأوسط، والتي عقدت تحت عنوان "إعادة هيكلة الأسواق من خلال تمويل أهداف التنمية المستدامة" في 10 و11 أبريل 2019 بالقاهرة؛ حيث عرض رئيس الهيئة في كلمته الخطوات التي اتخذتها الهيئة لتقديم مبادئ الاستدامة في جميع الأنشطة المالية غير المصرفية التي تشرف عليها. كما حضر د. عمران مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، والتي ناقشت تطورات التكنولوجيا المالية العالمية وآخر المستجدات في طرق تعزيزها من خلال آليات تشريعية مستحدثة تسهم في تحسين النظم البيئية.

9. الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز

تعمل الهيئة بجد على تقديم أجندة فعالة بشأن ممارسات وسياسات التنمية المستدامة. فبين ازدهار دولي لأجندة الاستدامة، ودعوات دولية لاعتماد الانتقال التدريجي نحو نظم التمويل المستدام، هناك المزيد والمزيد الذي يمكن تحقيقه.

ولايزال لدى الهيئة قائمة طويلة من الخطوات واللوائح المستقبلية لزيادة تعزيز التمويل المستدام ودمج الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي؛ حيث تعمل الهيئة حاليًا على إعداد إرشادات وتصنيفات السندات الخضراء لتسهيل الإصدار الأول للسندات الخضراء في مصر. وهذا لا يعني أن الهيئة تختزل جهودها فقط في سوق رأس المال، وإنما تم اتخاذ خطوات أخرى للبدء في إدخال أدوات مالية مستدامة في قطاعات أخرى مثل التأمين والتمويل متناهي الصغر، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

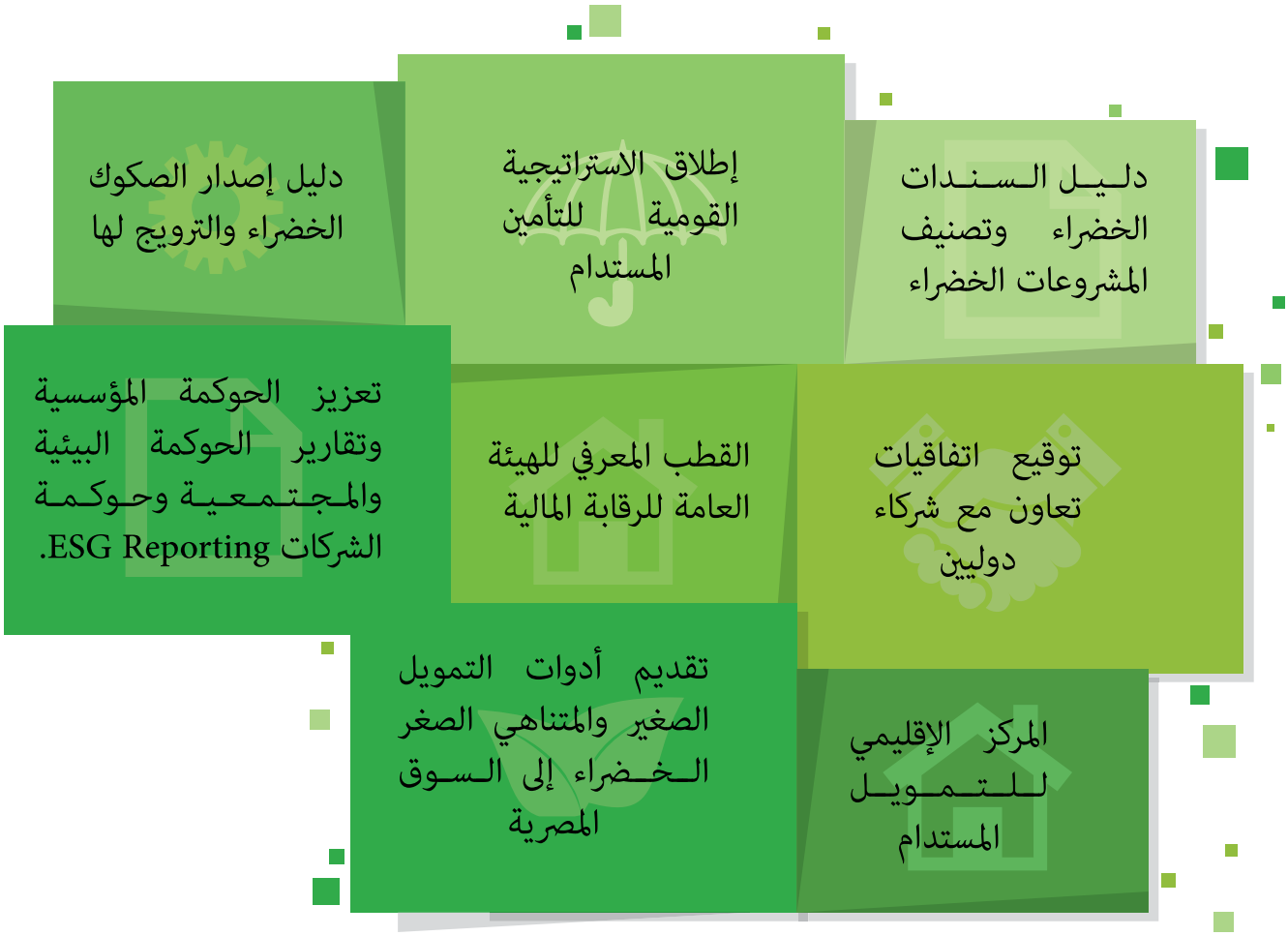

10. المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

معيار المبادرة العالمية للتقارير GRI رقم ١٠٢: الإفصاحات العامة (الخيارات الأساسية) ٢٠١٦		
الإفصاحات	**فئة المعلومات**	**رقم الصفحة**
	الملف التنظيمي / المعلومات الأساسية	
G102-1	اسم المؤسسة	12
G102-2	الأنشطة والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات	13-14
G102-3	موقع المقر الرئيسي	5
G102-4	موقع العمليات	12
G102-5	الملكية والشكل القانوني	19-21
G102-6	الأسواق المستهدفة	12-13
G102-7	نطاق المؤسسة	69
G102-8	معلومات عن الموظفين والعمال الآخرين	69
G102-9	سلسلة الموردين	لا يمكن تطبيقه
G102-10	التغييرات المحورية في المؤسسة وسلسلة التوريد الخاصة بها	لا يمكن تطبيقه
G102-11	المبدأ أو النهج الوقائي	12
G102-12	المبادرات الخارجية	49
G102-13	عضوية الجمعيات	82-84
	الاستراتيجية	
G102-14	بيان صانعي القرار	8
	الأخلاق والنزاهة	
G102-16	المبادئ والمعايير وقواعد السلوك والقيم	22
	الحوكمة	
G102-18	الحوكمة	19-23
	إشراك ذوي المصلحة	
G102-40	قائمة مجموعات أصحاب المصلحة	53
G102-41	اتفاقيات المفاوضة الجماعية	لا يمكن تطبيقه
G102-42	تعيين واختيار ذوي المصلحة	54-55

G102-43	نهج إشراك ذوي المصلحة	54-55
G102-44	الموضوعات الرئيسية والمخاوف المثارة	57-58
	إعداد التقارير	
G102-45	المؤسسات المدرجة في القوائم المالية المجمعة	12-13
G102-46	تحديد محتوى التقرير وحدود الموضوع	52-58
G102-47	قائمة الموضوعات ذات الأهمية النسبية	52-58
G102-48	إعادة صياغة المعلومات	4-5
G102-49	التغيرات في إعداد التقارير	4-5
G102-50	فترة إعداد التقارير	4-5
G102-51	تاريخ إعداد آخر تقرير	4-5
G102-52	دورة إعداد التقارير	4-5
G102-53	نقطة الاتصال لتلقي الأسئلة الخاصة بالتقرير	4-5
G102-54	المعايير المرجعية لإعداد التقرير	4-5
G102-55	فهرس محتوي GRI	88-90
G102-56	الضمان الخارجي	
	G103 نهج الإدارة 2016	

تم الإبلاغ عن الإفصاحات عن نهج الإدارة في جميع الموضوعات الجوهرية من خلال القسم ذي الصلة الذي يغطي الموضوعات الجوهرية.

	الموضوعات الجوهرية	
	أدوات التمويل الخضراء	
G203-2	التأثير الاقتصادي الجوهري غير المباشر	60
	القيادة النسائية وتمكين النساء في القطاع المالي	
G405-1	تنوع هيئات الحوكمة والموظفين	69
G405-2	نسبة الراتب الأساسي والمكافآت للمرأة إلى الرجل	69
	تعزيز الاستهلاك والإنتاج المؤسسي	
G303-5	استهلاك المياه	72

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10
years
ANNIVERSARY
80
YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجســور لا الحــواجز